مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة قطر

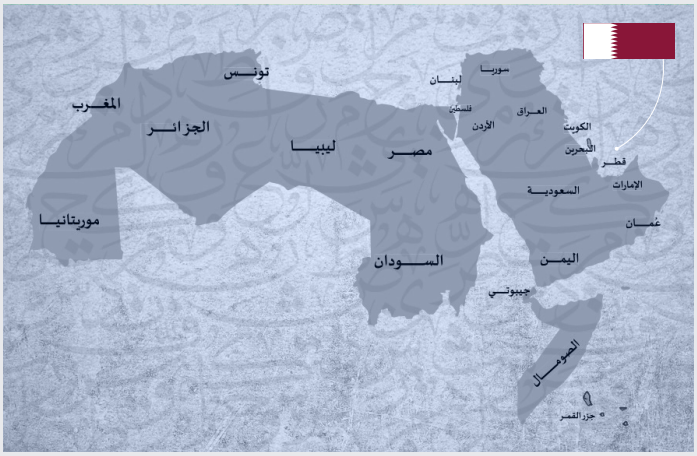

١٥

التخطيط اللغوي

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة قطر

إعداد
د. هديل الخطيب
أ. هدى الصيفي

١٥
التخطيط اللغوي

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة قطر)

الطبعة الأولى
١٤٤٦ هـ ٢٠٢٥م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦هـ
الخطيب ، هديل
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة قطر. / الخطيب ، هديل ؛ وآخرون – ط ١. – الرياض، ١٤٤٦هـ

٥٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.– (التخطيط اللغوي؛ ١٥)

رقم الإيداع : ١٤٤٦/١٥٩٣١
ردمك: ٣-١٧-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثِّلُ رأيَ المؤلف، ولا تعكسُ – بالضرورة – رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
القســـم الأول: مقدِّمة تاريخية – لغوية عن قطر.	١١
القســـم الثـــاني: تاريخ السِّياسات اللُّغوية في قطر.	١٤
القســـم الثالث: العوامل المؤثرة في السِّياسَات اللُّغَوِيَّة في قَطَر.	٢١
القســـم الرابع: مجالات السياسة اللغوية.	٢٤
القسم الخامس: أنواع التخطيط اللغويَ.	٣٩
القسم السادس: التحدِّيَات ووجوه التعزيز الممكنة.	٤٤
المصادر العربية.	٤٧
المصادر الأجنبية.	٤٩
شكر وتقدير	٥١

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت – منذ وقت مبكر – على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعلي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، فإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

و(مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

رقمنـة المخطوطـات. وانطلاقـا مـن إيمـان المجمـع بقيمـة التخطيـط اللغـوي عمـل علـى تنفيـذ مشـروع: (منظومـة السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة)، وتقـوم فكرتـه علـى جمع السياسـات اللغويـة المعلنـة، الصـادرة مـن جهات رسـمية في الـدول العربيـة، منـذ عـام (١٩٩٠م) إلى عـام (٢٠٢٢م)، وتصنيـف هـذه القـرارات وفقًـا لمجالاتها، وتواريـخ إصدارها، ونحو ذلـك. ويتضمـن المشـروع إطـلاق منصـة رقميـة تتيـح هـذه البيانـات للباحثـين والمختصـين للاطـلاع علـى القـرارات كافـة. ومـن أبـرز مخرجاتـه: إطـلاق تقريـر عـام عـن وضع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة؛ سـعيًا إلى مراجعـة الواقـع، واستشـراف المسـتقبل، إضافـةً إلى إقامـة نـدوة دوليـة لمناقشـة هـذه المعطيـات.

وقـد عمـل فريـق العمـل في المشـروع علـى جمـع القـرارات والسياسـات الرسـمية المعلنـة في الـدول العربيـة، وقـد بلغـت قرابـة الألفـي قـرار، ثـم عمـل علـى تصنيفهـا، وفقـا لعـدة تصنيفـات، منهـا تصنيفهـا وفقـا لمجـالات القـرارات، ووفقـا لتواريـخ صدورهـا، ووفقـا لأعدادهـا في كل دولـة، ووفقـا لأنـواع التخطيـط اللغـوي الـذي تنتـمي إليـه، ووفقـا لأهـداف التخطيـط اللغـوي الـذي تنتـمي إليـه . ويشـتمل التقريـر الختـامي علـى دراسـة التاريـخ اللغـوي للـدول العربيـة، ودراسـة أهـم التحديـات اللغويـة الـتي تواجـه اللغـة العربيـة، وأبـرز التوصيـات والحلـول الـتي تسـعى للنهـوض باللغـة العربيـة في مجـالات الحيـاة المتعـددة.

يـأتي هـذا التقريـر ضمـن سلسـلة مشـروع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة، وقـد أعـدّ هـذا التقريـر خبـير -أو أكـثر- مـن الخـبراء اللغويـين في الدولـة؛ تحرّيًـا للدقـة والمعرفـة التفصيليـة بالواقـع اللغـوي للدولـة.

ويسـعد المجمـع دائمًـا - ضمـن توجيهـات سـمو الأمـير/ بـدر بـن عبـد الله بـن فرحـان آل سـعود وزيـر الثقافـة، ورئيـس مجلـس الأمنـاء - بالعمـل علـى تعزيـز اسـتخدام اللغـة

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

العربيـة، وإطـلاق المبـادرات الداعمـة لذلـك، والتعـاون الوثيـق مـع الشـركاء والخـبراء في أنحـاء العالـم.

ويسـعد فريـق المجمـع بـأن يتلقـى رؤى الخـبراء والباحثـين والمهتمـين بهـذا الموضـوع؛ ليـؤتي المشـروع ثمـاره المأمولـة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

القسم الأول: مقدِّمة تاريخية - لغوية عن قطر:

تتميز دولة قطر بسمات كثيرة، لعلّ أهمَّها هو موقعها الإستراتيجي البارز، وثروتها الوفيرة من الوقود الأحفوري، وتركيبها الديموغرافي الفريد، وطموحها العالميّ الجليّ، وهاجسها الإسلامي العربيّ المُلِحُّ. ولكلٍّ ما سبق أثرُه في المشهد اللُّغوي للدَّولة، نُفصِّله في هذه الدراسة.

تقع قطر في شبه الجزيرة العربيَّة، يُحُدُّها الخليج العربيّ من ثلاث جهات هي الشرق والغرب والشمال، تشترك فيها مع مملكة البحرين ودولة الإمارات العربيَّة المتحدة في الحدود البحرية، في حين تشترك من الجنوب مع المملكة العربيَّة السعوديَّة في الحدود البرية. تغطّي قطر نحو ١١,٥٨٦ كيلومترًا مربعًا، فتمتدُّ ١٦٠ كيلومترًا طولاً من الشمال إلى الجنوب، و٨٠ كيلومترًا عرضًا من الشرق إلى الغرب، مما يجعلها رابع أصغر دولة عربيَّة بعد البحرين والاتحاد القمري ولبنان. بَيْد أن صغر مساحة قطر لم يقف حائلًا بينها وبين استحقاقها مكانةً بارزةً على مرّ الزمن، فطالما أسهم موقع قطر الإستراتيجي في وصل الشرق بالغرب، وهو الأمر الذي أفضى إلى تعزيز مكانتها التجارية. فهذا الإدريسي يَخلُص في كتابه «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» إلى أن «جزائر قطر» كانت أول ما تلاحظه السفن القادمة إلى الخليج العربيّ للتجارة من مختلِف البلدان (صفحة ١٦٢). فضلًا عن ذلك، كانت قوافل تجارة الشرق الإفريقي تحطّ رحالها في موانئ قطر البحرية والبرية في أثناء رحلاتها إلى الهند والصين، فعُرِف عن قطر أنها مركز لتربية الخيول والإبل وتجارة اللؤلؤ، وعُرف عن أهلها مهاراتهم في صُنع الرماح. كلُّ ذلك منح قطر أهلية التبوُّء كقبلة إستراتيجية في المنطقة، وهو الأمر الذي استمرّ إلى يومنا هذا، وإن تغيرت ملامحه.

بعد قرون طويلة من احتلال البرتغاليين بحارَ شبه الجزيرة العربيَّة (١٥٠٦-١٦٢٤)، الذي تلاه الحكم العثماني (١٨٧١-١٩١٥) للمنطقة، ثم الانتداب البريطانيّ (١٨٧٢-١٩٧١)، تم اكتشاف النِّفْط وأعلنت قطر استقلالها في سبعينيات القرن المنصرم. وابتداءً من ذلك الوقت، وعلى خلفية الطفرة النِّفْطية، استقبل القطريون الذين ينحدرون

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مـن قبائـل عربيَّـة وفـدت مـن نجـد والأحسـاء والـبر العُمـاني، العمالـةَ الوافـدةَ مـن كل حـدَبٍ وصـوب، عربًـا وأغرابًـا، للمشـاركة في بنـاء الدولـة الحديثـة. وبانقضـاء عقْـدَي الثمانينيـات والتسـعينيات، أضحـت قطـر واحـدةً مـن أكـثر الـدول ثـراءً في العالـم بفضـل احتياطياتهـا الهائلـة مـن الغـاز الطبيعـي الـتي تُقـدَّر بنحـو ٢٤,٧ تريليـون مـتر مكعَّـب، ممـا جعلهـا المصـدر الرئيسـي للغـاز الطبيعـي المُسـال في العالـم. ليـس هـذا وحسـب، بـل تُتنِـج قطـر نحـو ٥٥١,٠٠٠ برميـل مـن حاجـة العالـم إلى النِّفـط يوميًّـا حسـب بيانـات منظمـة الأقطـار العربيـة المصـدرة للبـترول (أوبـك، ٢٠٢٢). بهـذا بلـغ متوسـط نصيـب المواطـن القطـري مـن إجمـالي النـاتج المحلـي للدَّولـة نحـو ٩١,٨٩٧,٠٠ دولارًا أمريكيًـا سـنويًّا، وهـو مـا يجعلـه ثالـث أغنـى مواطـن في العالـم بعـد مواطـني لوكسـمبورغ وسـنغافورة (صنـدوق النقـد الـدولي، ٢٠١٩).

وقـد تسـبب التقـدم والتطـور الاقتصـادي في تدفـق العمالـة الوافـدة إلى قطـر، وازداد حـتى فـاق عـدد القطريـين؛ إذ يُشـكل القطريـون اليـوم ٨,٦٪ فقـط مـن إجمـالي عـدد سـكان الدولـة (انظـر جـدول ١ للإحصائيـات المتعلقـة بعـدد القطريـين مقارنـةً بالوافديـن علـى مـر العقـود، وجـدول ٢ لتوزيـع سـكان قطـر حسـب الإثنيـة والجنسـية).

جدول (١): عدد القطريين مقارنةً بالوافدين على مر العقود (المصدر: جهاز قطر للإحصاء، ٢٠٢٠)

السنة	١٩٠٤	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٢٠
إجمالي عدد السكان	٢٧,٠٠٠	١١١,١٣٣	٣٦٩,٠٧٩	٥٢٢,٠٢٣	٦٧٦,٤٩٨	٢,٨٤٦,١١٨
عدد القطريين ونسبتهم من إجمالي السكان	جُلُّهم من القبائل العربيَّة القطرية	٤٥,٠٣٩	١٥٩,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	٢١٧,٠٠٠	٢٤٦,٢٥٤
		٤٠,٥٪ من إجمالي عدد السكان	٤٣,٠٧٪ من إجمالي عدد السكان	٣٧,٣٦٪ من إجمالي عدد السكان	٣٢,٠٧٪ من إجمالي عدد السكان	٨,٦٥٪ من إجمالي عدد السكان

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

جدول (٢): توزيع سكان قطر حسب الإثنية والجنسية
(المصدر: جهاز قطر للإحصاء، ٢٠٢٠)

من غير العرب							من العرب		
الهند	بنغلاديش	نيبال	الفلبين	باكستان	سيرلانكا	دول أخرى	قطر	مصر	دول أخرى
٦١٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١٧٦,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠	٢٤٦,٢٥٦	٢٤٦,٨٦٢	٢٥٧,٠٠٠
٢١,٤٪	١٤٪	٨,٧٪	٦,١٪	٥,٢٪	٤,٩٪	١٠,٨٪	٨,٦٪	٨,٦٪	٩٪

وعلى خلفية هذا الازدهار الاقتصادي والتحول الديموغرافي، صدر القرار الأميري رقم (٤٤) لسنة (٢٠٠٨)، باعتماد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي تنص على أن قطر «تقف عند مفترق طرق، فثروة قطر الوفيرة تقدِّم فرصًا متعددة للتنمية، وتُفرِز تحديات كبيرة في آن واحد» (صفحة ٤). ولعلّ واحدًا من أهمّ هذه التحديات، كما بيَّنَت الرؤية، هو الحفاظ على الهوية الإسلامية واللُّغة العربيَّة والنسيج الثقافيّ للدَّولة، بعد أن خالطت عاداتِ وتقاليدِ نحوِ أكثرَمن ٨٥ جنسية أجنبية وفدت إلى البلد (Zweiri & Qawasmi, 2021)، يتحدثون لغات عدة، منها الهندية والأردية والفارسية والبلوشية والبراهوية والمالايالامية والبشتو والكنادية والتاميلية والتاغالوغية والنيبالية والسنهالية والبنغالية والتولو والأمهرية والسواحيلية والإندونيسية والإنجليزيَّة والإسبانية والفرنسية (Ahmad & Hillman, 2020). وعليه، فإن الهدف من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ هو بناء اقتصاد قائم على المعرفة أساسه مجتمَعٌ قطريٌّ قادرٌ على إحداث التنمية بركائزها الأربع: البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئة؛ لذلك تأمل القيادة القطرية من المجتمع القطري المحافظة على الموروث الإسلامي العربيّ، وحُسن التعامل مع التَغيُّرات الديموغرافية، والسعي إلى المضي قدمًا في التطوير الاقتصادي الوطني التنافسي، وإدارة البيئة بما يضمن استمرارية مواردها. وفي سبيل ذلك خطّطَت الحكومة القطرية لبناء عشَرة مستشفيات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جديـدة (صحيفـة الشـرق، ٢٠٢٣)، وإحـدى وثلاثـين جامعـة جديـدة (وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العـالي، ٢٠٢١)، وسـبع مـدن جديـدة (جريـدة القـدس العـربي، ٢٠١٥)، بالإضافـة إلى عديـد مـن المبـاني الحكوميـة والمـدارس والمنشَـآت الرياضيـة، ومشـاريع البـنى التحتيـة، والمـوانئ البحريـة والجويـة. ولـم تنـل اللغـة شـأنها مـن التخطيـط الملحـوظ آنـذاك.

تُعَـدّ اللُّغـة العربيَّـة اللُّغـةَ الرسـمية لقطـر بمُوجَـب الدسـتور القطـري الـذي ينـصُّ في مادتـه الأولى علـى أن «قطـر دولـة عربيَّـة مسـتقلة ذات سـيادة. دينهـا الإسـلام، والشـريعة الإسـلامية مصـدر رئيـسيّ لتشـريعاتها، ونظامهـا ديمقراطـي، ولغتهـا الرسـمية هـي اللُّغـة العربيَّـة، وشـعب قطـر جـزء مـن الأمـة العربيَّـة». ولكـن بفعـل مجموعـة مـن التحـولات الاجتماعيـة والاقتصاديـة واجهـت اللغـة العربيـة في قطـر العديـد مـن التحديـات، أبرزهـا: تمـدد اللُّغـة الإنجليزيَّـة بفعـل العولمـة الاقتصاديـة والتركيـب الديموغرافي للدولـة، وتعاظـم دور اللهجـة القطريـة وسـيادتها في بعـض الأحيـان علـى حسـاب اللُّغـة الفصـحى. هـذا بالإضافـة إلى ذيـوع عربيَّـةَ الخليـج الهجـين (Gulf Pidgin Arabic)، والـتي تُسـتخدم لتيسـر التواصـل بـين المواطنـين والعمالـة الوافـدة، وبـين أفـراد العمالـة الوافـدة أنفسـهم، والمُتَنبَّـأ لهـا بـأن تصبـح اللُّغـة المشـتَرَكة الأهـمَّ في الخليـج العـربيّ (Bassiouney, 2009) (Lingua franca). كل ذلـك جعـل مـن قطـر حالـة لغويـة فريـدة مـن نوعهـا، وهـو الأمـر الـذي قـد يتَّضـح عنـد تتبـع المراحـل الـتي مـرَّ بهـا تاريـخ السِّياسـات اللُّغويـة في قطـر.

القسم الثاني: تاريخ السِّياسات اللُّغوية في قطر:

وفي هـذه الدراسـة واتصـالًا بمـا تـم مناقشـته في القسـم الأول، يمكـن تَتَبُّـع المراحـل الـتي مرَّت بهـا السِّياسـات اللُّغويـة، سـواء ضمنًا نشـأت أو قصـدًا صدرت، على سـبيل الإجمـال كالآتي:

- **المرحلة الأولى: قطر بعد الإسلام**

بمجـرَّد اعتنـاق المنـذر بـن سـاوى التميـمي، الحاكـم المسـيحي لمنطقـة الأحسـاء الـتي تضـمُّ شـبه جزيـرة قطـر، الإسـلام عـام ٦٢٨ للميـلاد، دخلـت قطـر في كنـف الخلافـات الإسـلامية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المتعاقبة التي حكمت الرقعة الإسلامية، فطالها ما طال الرقعة من اهتمام كبير باللُّغة العربيَّة وعلومها وآدابها. آنذاك بدت قطر، على غرار باقي الأنحاء الإسلامية، على قدر كبير من التمسك باللُّغة العربيَّة الفصحى، وعاء القرآن الكريم والحديث الشريف. فحرص أهلها على الاعتناء باللُّغة العربيَّة وانصرفت هِمَّتُهم إلى تَلقِّي علومها. وبلغت اللُّغة العربيَّة في ذلك الوقت أَوْج كمالها في التعبير عن جميع مقوِّمات حياة أهل قطر وشؤونهم، وظهر ذلك جليًّا في إنتاجهم اللُّغويّ من الأشعار والأمثال والقصص. لم يكن هذا الاجتهاد اللُّغوي من أهل قطر مبنيًا على أي قانون رسميّ أو مرسوم سامٍ أو تعليم مؤسَّسيّ، بل كان كما سمَّاه كالفيه in vivo management (Calvet, 1998)، أي «نهجًا أساسه القاعدة العامة من الناس»، لا حكمًا لغويًّا تخطِّطه الطبقات الحاكمة أو النخبة (أي: in vitro management). بَيْد أن هذا الاهتمام باللُّغة العربيَّة وعلومها، لم يمنع التلاقح اللُّغوي (Linguistic cross-pollination) بين اللسان العربيّ في قطر واللُّغات الأخرى، لا سيما بسبب التقاء الشعوب في الأسواق، إذ يحدث التلاقح اللُّغوي عندما تتعرض لغة ما لتأثيرات وتَغيُّرات نتيجة التواصل المستمر والتفاعل مع لغات أخرى. ويمكن أن يكون التأثير في صورة اقتباس مفردات من لغة أخرى واستخدامها في اللُّغة الأصليَّة، أو تَغيُّر في النحو والتراكيب اللُّغوية، أو حتى تأثير على النطق واللهجة. ومن الأمور التي ساهمت في إثراء هذا التلاقح اللُّغوي في قطر مكانتُها القديمة مركزًا تِجاريًّا كما ذُكر آنفًا. فلم تقتصر أهمية الأمر على حجم البضائع وعوائدها الاقتصادية، بل أنتجت حواراً ثقافيًّا بين الأمم والشعوب. وعلى خلفية هذا الحوار، غدا اللسانُ العربيُّ في قطرَ جامعًا لمصطلحات أجنبية من لغات كثيرة كالفارسية والهندية (Al-Hamad et al., 2017)، ومن ثم بُذلت الجهود البريطانية لفرض الإنجليزية إبان فترة الانتداب البريطاني.

- **المرحلة الثانية: قطر إبان الاستعمار**

عمدت القوى الاستعمارية المتتالية في حكم قطر، كحالها على الدَّوام، إلى فرض هيمنة لغوية (Linguistic dominance) على الدولة، فقد حاول كلٌّ من الاستعمار البرتغالي والحكم العثماني والانتداب البريطانيّ، فَرْضَ لغته في جميع المصالح الإدارية. ورغم

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

شُحِّ الدراسات التي حاولت توثيق الأثر اللُّغوي لكل من الاستعمار البرتغالي والحكم العثماني لقطر، إلا أن وثائق المَجلِس الثقافيّ البريطانيّ (British Council) المحفوظة في مستودَع البحوث بالمكتبة البريطانيَّة (British Library Research Repository)، تكشف مدى استماتة الإنجليز في محاولة فرض لغتهم وتعليمها في دولة قطر وباقي دول الخليج العربيّ إبان انتدابهم عليها. ليس هذا وحسب، بل تُظهِر الوثائق كيف انتبه حكام قطر والخليج العربيّ لمحاولات الإنجليز في فرض هيمنتهم اللُّغوية، إذ أن من أهداف المَجلِس الثقافيّ البريطانيّ في منطقة الخليج العربيّ، كما جاءت في وثائقه: «(١) ضمان استمرار اللُّغة الإنجليزيَّة لغةً تعليميّةً وتجاريةً وتِقنِيَّةً في دول الخليج العربيّ، وبهذا تضمن بريطانيّا العظمى بقاءها وِجهةً سياحيَّة وتعليميَّة يقصِدُها أهلُ الخليج العربيّ، (٢) الارتقاء بأداء المَجلِس الثقافيّ البريطانيّ بأفرعه المنتشرة في منطقة الخليج العربيّ؛ ليغْدُوَ جهازًا استشاريًّا تعليميًّا يُشَارُ إليهِ بالبَنَانِ في المنطقة، (٣) تشجيع الحكومات المحلية في منطقة الخليج العربيّ على تمويل وشراء الخبرات والمنتجات التعليميّة البريطانيَّة» (British Council: Bahrain, n.d., p. 2).

وتُثبت الوثائق بأن أهداف المَجلِس الثقافيّ البريطانيّ أضْحَت بالغة الأهمية «بعد اكتشاف النِّفْط، والقلق من تأثير الجمهورية العربيَّة المتحدة في المنطقة [اتحاد جمهوريَّتَي مصر وسوريا]». وهو الأمر الذي عيَّنَت على أثره «وزارة الخارجية البريطانيَّة في الخمسينيات أوَّلَ ممثلٍ للمَجلِس الثقافيّ البريطانيّ في الخليج العربيّ، وهو جون مير (John Muir)، الذي كان مقرُّه الرئيسي في الكويت، وكان يشرف أيضًا على البحرين وقطر ومسقط والإمارات» (British Council: Kuwait, n.d., p. 3). وعليه، شرع المَجلِس الثقافيّ البريطانيّ في نشر وتعليم اللُّغة الإنجليزيَّة في منطقة الخليج العربيّ، بما في ذلك قطر. بَيْد أن المَجلِس الثقافيّ البريطانيّ سرْعانَ ما واجه تحدياتٍ كادت تثبِّطه عن أداء مُهِمَّته وتحقيق أهدافه في المنطقة. في البحرين مثلاً، تُشير وثائق المَجلِس إلى أن «أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ أدَّت إلى ارتفاع التوتُّر بين البحرينيِّين والحكم البريطانيّ، مما أثَّر في مصالح بريطانيّا في المنطقة» (British Council: Bahrain, n.d., p. 2). وفي الكويت أيضًا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

واجـه المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ عقَبـة كبـيرة تمثَّلَـت في أن «النظـام التعليـميّ اعتمـد علـى موظَّفـين مـن فلسـطين ومصـر»، وهـو الأمـر الـذي لـم يـترك للمَجلِـس البريطـانيّ موضـع قـدم في العمليَّـة التعليميَّـة. وأيضًـا، وفقًـا لوثائـق المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ، «تدهـورت العَلاقـات البريطانيَّـة مـع حكومـة الكويـت بعـد أزمـة قنـاة السـويس بسـبب شـعبية مصـر الكبـيرة في الدولـة» (British Council: Kuwait, n.d., p. 4). عِـلاوةً علـى ذلـك، تعاملـت الحكومـة الكويتيـة المحليـة مـع المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ علـى أنـه «مدرسـة خاصـة تخضـع للتنظيـم مـن قبلهـا، في حـين أن المَجلِـس كان يأمـل في الحصـول علـى وضـع خـاصّ يسـمح لـه بالعمـل وفقًـا لمعاييره الدوليـة» (British Council: Kuwait, n.d., p. 4). وكان التوتـر في عُمـان مماثـلاً، إذ كان تَقـدُّم المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ في تحقيـق أهدافـه بطيئًـا بسـبب «عـدم حماسـة حاكمهـا [آنـذاك] حيـال أنشـطة المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ في تعليـم اللُّغـة الإنجليزيَّـة». (British Council: Oman, n.d., p. 1).

أمـا في قطـر، فـكان المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ مـترددًا إزاء الشـروع في أيٍّ مـن برامجـه اللُّغويـة لتعليـم ونشـر اللُّغـة الإنجليزيَّـة، لسـببين أجملتهمـا وثائق المَجلِـس الثقـافيّ البريطانيّ كمـا يلـي. السـبب الأول كان يتعلـق بحاكـم قطـر في ذلـك الحـين الشـيخ أحمـد بن علـي آل ثاني، الـذي وصفـه المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ في وثائقـه بأنـه «غـير متحمِّـس تِجـاهَ تعليـم اللُّغـة الإنجليزيَّـة وأنشـطة الحكومـة البريطانيَّـة في الدوحـة» (British Council: Qatar, n.d., p. 3). أمـا السـبب الثـاني فـكان يتعلـق بحقيقـة «الوجـود الكبـير والمؤثِّـر للمعلِّمـين المصريـين الذيـن كانـوا يشـغَلُون مناصـبَ موجِّهِـي تدريـس اللُّغـة الإنجليزيَّـة في الدولـة، وكانـوا حريصـين علـى الاحتفـاظ بهـذه المناصـب» (British Council: Qatar, n.d., p. 3). وتُثبـت وثائـق المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ بـأن المصريـين كانـوا بمثابـة أشـقاءَ للقطريـين، وأنهـم كانـوا «يشـكِّكون في دوافـع المَجلِـس الثقـافيّ البريطـانيّ، واعتـبروا وجـودَه مهـدِّدًا لمكانتهـم الوظيفيـة ومهمتهـم التربويـة الـتي وفـدوا إلى قطـر مـن أجلهـا» (British Council: Qatar, n.d., p. 3).

ويمكـن القـول إن القـوى الاسـتعمارية حاولـت تغيـير الوضـع اللُّغـوي في قطـر، مـن خـلال تخطيـط الاكتسـاب اللُّغـوي (Acquisition planning)، الـذي يخـدم مصالحهـا وأجنداتهـا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السِّياسية والاقتصادية. بَيْد أن النُّخبَة الحاكمة آنذاك، لم تُذعِن لرغبات الاستعمار، وأظهرت تمسُّكًا باللُّغة العربيَّة فحَذَت حذوَها شعوبُها.

- **المرحلة الثالثة: قطر بعد الاستقلال**

بعد انتهاء الانتداب البريطانيّ سنة (١٩٧٢)، صدر النظام الأساسي المؤقَّت لدولة قطر، الذي عرَّفها على أنها دولة عربيَّة ذات سيادة، دينها الإسلام، ولغتها العربيَّة، وشعبُها جزء من الأمة العربيَّة. وفي ذات الشهر الذي أعلنت فيه قطر استقلالها، وانضمَّت إلى جامعة الدول العربيَّة، وبهذا أُعلنت هُوِيَّة الدولة وانتماءاتها بشكل صريح، وشرعت في مسيرة الإعمار التي على إثرها -كما ذُكر سابقًا- تدفقت العمالة الوافدة إلى قطر، فدخلت الدولة عصرًا جديدًا.

- **أبرز السياسات اللغوية:**

ونظرًا لتحول البيئة اللغوية في قطر والتغير الذي طرأ على المجتمع القطري؛ بحكم العولمة وتداخل الثقافات والتنافس في شتى المجالات لاسيما التعليمية والاقتصادية والتقنية؛ فإن الدولة اتبعت مبدأ التراتبية في تحديد لغتها الرسمية، إذ تتبع الدولة سياسة «إعلاء اللغة الرسمية» لا سيما مؤخرًا؛ وذلك لإعلاء اللغة العربية وتعزيزها في ظل التحديات السابق ذكرها.

ولأن السياسة اللغوية منظومة من المجهودات القصدية الواعية تجاه اللغة -سواء بالإعلان أو بالخفاء- بدءًا بالمرحلة الأولى في شكلها النظري «قرارات وتشريعات» وانتهاءً بتوجيهاتها التنفيذية (الصيفي،٢٠١٥)، لذا فإن أبرز السياسات اللغوية في قطر تمثلت في الآتي:

- **القرار السياسي المُتخذ من قبل السلطة العليا في الدولة:** ويتمثل ذلك في المواد الدستورية التي تحدد رسمية اللغة العربية في شتى مجالات الدولة، كما جاء في المادة رقم (١) من النظام الأساسي المؤقت للدولة ١٩٧٢، وبعد ذلك في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المادة رقم (١) من الدستور الدائم لدولة قطر ٢٠٠٤ والذي يؤكد على أن «قطر دولة عربية ذات سيادة، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية»، والملاحظ أن هذه القرارات تؤكد ارتباط الاختيار اللغوي بهوية الدولة وثقافتها؛ وبموجب هذا الترسيم الذي حدد المسار اللغوي توجب على إثره إصدار التشريعات والقرارات اللغوية؛ لتحديد وضع اللغة في كافة القطاعات.

- **التشريع:** صدرت العديد من القرارات والقوانين العرضية في أنظمة مؤسسات الدولة وجهاتها الحكومية وغير الحكومية، وتحدد هذه القرارات «وضع اللغة» في شتى المجالات الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية وغيرها كما سيتم تفصيلها لاحقًا، إلا أن النقلة النوعية في هذا السياق جاءت في ٢٠١٩ حينما أُصدر "قانون حماية اللغة العربية في قطر" بعد أن ناقشه مجلس أمناء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية ٢٠١٥. وجاء هذا القانون في سياق تعزيز مكانة اللغة العربية وتمكينها، وضمان عدم مزاحمتها من قبل اللغات الأخرى؛ وعليه فقد جاء القانون متضمنًا (١٥) مادة تُحدد المسار اللغوي في كافة مجالات الدولة وجهاتها الحكومية وغير الحكومية. ويمكن تحديد موضوعات القانون في أربعة عناوين رئيسة: الاستعمال والتدوين وذلك كما نصت المواد رقم (١،٢،٣)، والتعليم والبحث كما جاء في المواد رقم (٥،٦،٧)، والتسميات والبيانات وذلك في المواد رقم (٨،٩،١٠)، وأخيرًا العقوبات والإجراءات كما أُشير في المواد رقم (١١،١٢).

وتشمل القرارات اللغوية كافة مقاصد التخطيط اللغوي المرتبطة بحاجة الدولة والمجتمع، وتُصنف إلى أربعة أنواع: تخطيط الوضع اللّغوي، وتخطيط المتن اللّغوي، وتخطيط الاكتساب اللّغوي، وتخطيط المكانة اللّغوية. ويأتي تفصيلها في القسم الخامس.

- **التطبيق:** يُقصد بذلك التحقق من مدى تطبيق «القوانين والقرارات»؛ إذ يُعد التطبيق المرحلة الأخيرة في «منظومة السياسة اللغوية»؛ ويكون ذلك من خلال هيئة عليا في الدولة تكون مرجعًا لرسم السياسة اللغوية وتنفيذها ومراقبتها على أرض الواقع (الضبيب، ٢٠١٢) ، وهذا ما تفتقده الدولة في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الوقـت الحـالي، فعلـى الرغـم مـن أنـه ثمـة مسـاعٍ وجهـود ملموسـة علـى أرض الواقـع لتطبيـق السياسـة اللغويـة إلا أن الدولـة تفتقـد الجانـب الموجـه والرقـابي، وقـد أشـار مجلـس الشـورى في جلسـته الأسـبوعية ٢٠٢١ إلى ضـرورة وجـود إجـراءات رقابيـة لمتابعـة تطبيـق قانـون حمايـة اللغـة العربيـة (مجلـس الشـورى،٢٠٢١).

وعلـى الرغـم مـن أنّ التوجـه السـياسي للغـة بـات صريحًـا؛ فكيـف تُفهـم «رسـميّة» اللغـة العربيـة المنصـوص عليهـا في الدسـتور وقانـون حمايـة اللغـة العربيـة؟ يقـدِّم كوبـر (Cooper,1989) إجابـة عـن هـذا السـؤال عـن طريـق التمييـز بين ثلاثـة مصطلحـات تصـف « رسـميَّة اللُّغـة»: اللُّغـة القانونيَّـة (Statutory language)، واللُّغـة المسـتعمَلة (Working language)، واللُّغـة الرمزيَّـة (Symbolic language). أمـا الأولى فهـي اللُّغـة الـتي يمنحهـا الدسـتور صفـة «الرسـمية»، وقـد لا تكـون مسـتعمَلة في كل المصالـح الإداريـة والشـؤون الاجتماعيـة، وقـد لا تكـون رمزيـة. أمـا الثانيـة فهـي اللُّغـة الـتي تسـتخدمها بعـض القطاعـات الحكوميـة وسـيلةً لأنشـطتها اليوميـة، وإن لـم يُعلَـن عـن رسـميتها أو رمزيتهـا. أمـا الثالثـة فهـي اللُّغـة الـتي تُعتـبر رمـزًا للدَّولـة، وقـد يُعلَـن عـن رسـميتها أو يُؤخَـذ بهـا، وقـد لا يحـدث ذلـك. إذًا، عنـد كوبـر، تكـون اللُّغـة «رسـميَّة» بإحـدى هـذه الطـرق الثـلاث. وعليـه، يمكـن اعتبـار اللُّغـة العربيَّـة في قطـر بعـد اسـتقلالها لغـة رسـميَّة قانونيـة ومسـتعملة ورمزيـة، بَيْـدَ أنَّهـا في بعـض الجهـات الخاصـة ليسـت مسـتعمَلة. في حـين يُمكِـن اعتبـار اللُّغـة الإنجليزيَّـة لغـةً رسـميَّة مسـتعمَلة، بَيْـدَ أنهـا ليسـت لغـةً رمزيـة ولا قانونيـةً، إلا إذا اسـتدعت الحاجـةُ خـلافَ ذلـك.

لعـلَّ أسـئلةً عديـدةً تتبـادر إلى الذهـن الآن، منهـا: إلى أيِّ مـدىً يتَّفـق هـذا التنظـير مـع واقـع اللُّغـة العربيَّـة في قَطَـر اليـوم؟ ومـا العوامـل المؤثـرة في توجيـه السياسـة اللغويـة في قطـر؟

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

القسم الثالث: العوامل المؤثرة في السّياسَات اللُّغَوِيَّة في قَطَر:

إن الدور المحوري الذي تؤديه اللُّغة في الحياة المجتمَعية لتحقيق التواصل، وتشكيل الهُوِيَّة الفرديَّة والوطنيَّة والقوميَّة، والتعبير عن الطموحات الجمعية، وتحقيق المنافع الاقتصادية والمقاصد التنظيمية، يجعل تخطيطها أمرًا شائكًا تؤثِّر به عدة عوامل. وقد يصعُب حصر وشرح هذه العوامل والمؤثرات الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية الباعثة عليها في السِّيَاق القَطَري، ويمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:

- **الدوافع الأيديولوجية اللُّغَوِيَّة:**

تُعرَّف الأيديولوجيا اللُّغَوِيَّة بأنها مجموعة من الآراء والمعتقدات والأفكار المنتشرة حول لغة ما بين أفراد المجتمَع، والذين يسعون إلى توظيفها للتأثير في السِّياسَات العامة للدولة، بُغية الحفاظ على وضع لُغَوِيّ راهن، أو بهدف تغيير هذا الوضع إلى حال آخر. وعليه، بناءً على ما سبقت مناقشته في هذه الدِّرَاسة، يظهر لنا أن السِّياسَة اللُّغَوِيَّة في قَطَر محكومة بدفعة من الأيديولوجيات اللُّغَوِيَّة الراسخة بشأن أهمية دور اللُّغة العربيَّة في حفظ وصون كل ولاءات وانتماءات قَطَر الوطنية والإقليمية والعربيَّة والإسلاميَّة، شعبًا وحكومةً، إذ بدا جليًّا من تَتَبُّع السِّياسَات اللُّغَوِيَّة في الدولة أن قَطَر تدرك ضرورة الحفاظ على اللُّغة العربيَّة حيَّة تسعى في نفوس أبنائها. وآية ذلك إصدار قانون لحماية اللُّغة العربيَّة، وإنشاء منظمة للنهوض بها، وجمعية للعناية بشؤونها، ومعجم لحفظها. بَيْدَ أَنَّ هذه الدوافع الأيديولوجية اللُّغَوِيَّة، خصوصًا في السِّيَاق القَطَري المتنوع لغويًّا، لا يُستحَبّ لها أن تستحكم بالمطلق، وبلا خطة لُغَوِيَّة مُحكَمة الأركان. نقول هذا نصرةً للأقليات اللُّغَوِيَّة في قَطَر. على سبيل المثال، تُشير البيانات المؤسسية إلى أن نسبة الناطقين بغير اللُّغة العربيَّة من طلبة المدارس القَطَريَّة الحكومية هي نحو (٩,٥٪) من إجمالي عدد الطلاب (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ٢٠٢١). ينتمي مثل هؤلاء الطلبة إلى أقليات آسيوية مسلمة تسكن قَطَر من عشرات السنين، وغالبًا ما تكون

لغتهم الأم هي الأردية أو الهندية أو التاغالوغية. مع ذلك، يُدرَّس مثلُ هؤلاء الطلبة باللُّغة العربيَّة لغةً أُمًّا عوضًا عن تدريسهم بها لغةً ثانية، وشَتَّانَ بين الأمرين. وعلى غرار الدراسات العلمية (Alkhateeb, 2018)، تناولت وسائل الإعلام المحلية القَطَريَّة التحدِّيَات اللُّغَوِيَّة التي يواجهها الطلبة من غير الناطقين باللُّغة العربيَّة في المدارس الحكومية القَطَريَّة (المطاوعة،٢٠١٨)، راجية أن يُنظَر إلى وضعهم اللُّغَوِيّ بعين الاعتبار، وهو وضع أقلِّيَّات أخرى ذاته من غير الناطقين باللُّغة العربيَّة في مختلف قطاعات المجتمَع القَطَري (مثل القطاع الصحي Alkhateeb et al.,2023)، من خلال مبادرات للتخطيط اللُّغَوِيّ.

- **الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية:**

بناءً على ما سبق عرضه في هذه الدِّرَاسة، يتضح لنا أن السِّياسَة اللُّغَوِيَّة في قَطَر تتأثر بمشاريع الدولة الوطنية، سياسيةً كانت أو اقتصاديةً أو اجتماعيةً. فتارةً تعمد الدولة إلى اللُّغة العربيَّة بلهجتها الخليجية لتعزيز الهُوِيَّة القُطرية، وتارةً أخرى تجتبي الدولة اللُّغة الإنجِليزِيَّة لإجراء إصلاح تربوي شامل يُفضِي إلى تنمية اقتصادية، وتارةً ثالثة تصطفي الدولة اللُّغة العربيَّة لبناء اقتصاد معرفيّ، على اعتبار أن بناء مثل هذا الاقتصاد مرهون بصيانة اللُّغة العربيَّة من التداعي وتحويلها إلى لغة معرفة وعلم وبحث. وكل هذه تعالقات صائبة في جوهرها. بَيْدَ أَنَّ هذه التعالقات أدَّت إلى تعويم السِّياسَات اللُّغَوِيَّة في قَطَر، بناءً على «العرض والطلب»، ورهنها لعدد من القضايا الوطنيَّة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتعليميَّة، حتى كادت تفقد مهمتها الأصلية، وهي تنظيم الشأن اللُّغَوِيّ وتدبيره.

التركيب الديموغرافي للدولة: إن تركيب قَطَر الديموغرافي الفريد من نوعه أفضى إلى دخول اللُّغة الإنجِليزِيَّة على المجتمَع القَطَري؛ إذ يتضح أثر ذلك على بعض القَوَانِين اللُّغَوِيَّة التي تتضمن عبارة «ما لم تستدعِ الحاجةُ خلافَ ذلك». وما وُضعت هذه العبارة إلا للتعامل مع إشكالية التنوع اللُّغَوِيّ لقوى قَطَر العاملة والوافدة من شَتَّى أصقاع الأرض بألسنتها المتعددة. بَيْدَ أَنَّ مثل هذه العبارة، في غالب الأحيان، تُبقي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

فـرص اللُّغـة الإنجِليزيَّـة سـانحةً في تنظيـم الشـأن العـامّ في مختلـف قطاعـات المجتمَـع، وهـو الأمـر الـذي أفـضى إلى ازدواجيَّـة صراعيَّـة بـين اللغتـين العربيَّـة والإنجِليزيَّـة. ولإنهـاء هـذه الازدواجيَّـة، أو علـى الأقـلّ تحجيمهـا، يجـب فتـح بـاب الترجمـة علـى اعتبـار أنهـا وسـيلةً للتواصـل البنـاء بـين الألسُـنِ المختلفـة. ولا يُقصـد هنـا الترجمـة مـن اللغـة العربيـة إلى اللغـة الإنجليزيـة فحسـب، بـل مـن اللغـة العربيـة إلى أيِّ لغـة أخـرى تتحـدث بهـا مجموعـة كبـيرة مـن القـوى العاملـة في مؤسَّسـة قَطَريَّـة مـا. وعليـه، تقـترح هـذه الدراسـة العمـل علـى إصـدار «هُويَّـة لغويـة» لـكل مؤسسـات الدولـة الحكوميـة وغـير الحكوميـة، علـى أن تتضمَّـن مثـل هـذه الهُوِيَّـة عـدد العاملـينَ في المؤسَّسـة، ولغاتِهـم الأمَّهـات، ولغاتِهـم الثانيـة إن وُجـدت، ومسـتوى إجادتهـم هـذه اللُّغـات. بهـذا يتسـنَّى لـكل مؤسَّسـة اعتمـاد اللُّغـة العربيـة لغـةً قانونيـةً وَفْقًـا لمقتضيـات الدسـتور القَطَـري وقانـون حمايـة اللغـة العربيـة، فيمـا تزدهـر الترجمـة الـتي سـمَّاها شياسـكيا يومًـا (Leonardo Sciascia) «الوجـه الآخـر للنسـيج المجتمعـي».

الإمبرياليـة اللُّغَوِيَّـة: يـكاد أثـر جهـود المروِّجـين لِلُّغـة الإنجِليزيَّـة (مثـل المجلـس الثقـافي البريطـاني وصنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي واليونسـكو)، بضـرورة اسـتخدام اللُّغـة الإنجليزيـة، بحجـة عالميتهـا ووفـرة نصابهـا مـن المتحدثـين بهـا، يظهـر في التخطيـط اللُّغَـوِيّ في قَطَـر. ونلحـظ ذلـك في القطـاع الاقتصـاديّ والمـاليّ والتجـاريّ، كمـا بيَّنَتـه القَوَانِـين اللُّغَوِيَّـة موضـوع البحـث في هـذه الدِّرَاسـة، واعتمادهـا في بعـض الأحيـان لغـةً قانونيَّـة. وحـال قَطَـر مـع الهيمنـة اللُّغَوِيَّـة لا يختلـف عـن حـال كثـيرمـن الـدول حـول العالـم، فقـد وضّـح كالفيـه (Calvet, 1998) بـأن مشـروع الهيمنـة اللُّغَوِيَّـة منهـجيّ وقائـم بقيـام الـدول، فيقـول: «إن الإمبرياليـة الأميركيـة تنشـر لغتهـا عـن طريـق فـرض هيمنتهـا السياسـيَّة والاقتصاديَّـة، علـى عكـس فرنسـا الـتي تنشـر لغتهـا وثقافتهـا لتصـل عـن طريقهمـا إلى فـرض هيمنتهـا الاقتصاديَّـة والسياسـيَّة». في كلتـا الحالتـين، تُمسـك اللُّغـة عجلـة القيـادة، أمَّـا السِّياسَـة والاقتصـاد فتابعـان. كلتـا الحالتـين طريـق للهيمنـة تقودهـا اللُّغـة. ولمـا كانـت لقَطَـر مكانـة اقتصاديَّـة مرموقـة في قطاعَـيِ الطاقـة والاسـتثمار العالـميّ، يُرجَى منهـا مـا لا يُرجَى مـن غيرهـا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تسـمح مكانـة قَطَـر الاقتصاديَّـة بوضـع اشـتراطات لُغَوِيَّـة تُجنِّبهـا أي هيمنـة. ولهـا مثـال في الصـين الـتي لا توقِّـع عقـدًا تجاريًّـا إلا إذا حُـرّر باللُّغـة الماندرينيـة، وعليـه صـارت اللُّغـة مـن أهـمّ اللُّغَـات الآخـذة في الانتشـار عالميًّـا (Sun et al., 2023).

القسم الرابع: مجالات السياسة اللغوية:

- **منهجية الدراسة**

بنـاءً علـى مـا سـبق، تهـدف هـذه الدِّرَاسـة إلى فحـص وضـع اللُّغـة العربيَّـة ومكانتهـا في السِّـيَاق القَطَـريّ، وتحديـد التحدِّيَـات الـتي تعـترض نهضتهـا، واستكشـاف الجهـود المبذولـة واللازمـة لبعـث اللُّغـة حيـةً في نفـوس أبنائهـا وفي جنبـات المجتمَـع. وعليـه، توظِّـف هـذه الدِّرَاسـةُ خليطًـا مـن الأدوات الكيفيَّـة والكميَّـة لتحليـل (١٥٣) قانونًـا وقـرارًا ومرسـومًا لُغوِيًّـا، صـدرت في الفـترة الزمنيـة بـين عـامَيْ (١٩٦١) و (٢٠٢٣).

ولتحليـلِ هـذه القَوَانِـين اللُّغَوِيَّـة، تسـتخدم هـذه الدِّرَاسـة منهجيَّتـين: الأولى هـي مَنهَجِيَّـة «التنقيـب في البيانـات» (Data mining)، وهـي عمليَّـة بحـث مُحوسَـب باسـتخدام برمجيَّـات خاصَّـة (مثـل Python)، تهـدف إلى استكشـاف الأنمـاط والارتباطـات والعَلَاقـات في مجموعـة كبـيرة مـن البيانـات. أمـا الثانيـة فهـي مَنهَجِيَّـة «تَتبُّـع المسـار» (Process–Tracing)، الـتي عرَّفهـا لـؤي علـي (٢٠١٩) بأنهـا «أداة تحليليَّـة لرسـم اسـتدلالات وَصفِيَّـة وسـببيَّة، اسـتنادًا إلى الأدلـة التشـخيصيَّة. وغالبًـا مـا تُفهَـم هـذه الأدلَّـة علـى أنهـا جـزء مـن تَسلسُـل زمـنيّ أو تراتُـبيّ للأحـداث والظواهـر» (صفحـة ٨٦). يسّـرَت مَنهَجِيَّـة «التنقيـب في البيانـات» التعامـل مـع الكَـمِّ الهائـلِ لتفاصيـلِ القَوَانِـين اللُّغَوِيَّـة في هـذه الدِّرَاسـة (مثـل سـنة وجِهـة إصدارهـا وعنوانهـا ونوعهـا وهدفهـا، وغيرهـا مـن الأمـور). أيضًـا، سـهَّلَت مَنهَجِيَّـة «التنقيـب في البيانـات» تصنيـفَ القوانـينِ بِنـاءً علـى درجـة التشـابه والاختـلاف بينهـا إلى مجموعـات، وهـو الأمـر الـذي أدار سَـيْر التحليـلِ الكَيْفِـيّ. أمـا مَنهَجِيَّـة «تَتبُّـع المسـار»، فسـاعدت علـى تحليـل القـرارات اللُّغَوِيَّـة وكشـف العَلَاقـات السـببيَّة وتفسـيرها. ويوضـح جـدول (٣) المتغـيِّرات البحثيَّـة الـتي يتناولهـا التحليـل في هـذه الدِّرَاسـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

جدول (٣): قائمة المتغيِّرات البحثيَّة

١- **أنواع التخطيط اللُّغَوِيّ:** تشمل أنواع التخطيط اللُّغَوِيّ، كما حدَّدها كوبر (Cooper, 1989)، ثلاثة أنواع:
(١) تخطيط الوضع اللُّغَوِيّ أي «دراسة واقع اللُّغة في مجتمَع ما، والتنبُّؤ بمستقبلها من خلال فحص مُعطَيات الواقع ومتغيِّراته، ثم محاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يُراد».
(٢) تخطيط الاكتساب اللُّغَوِيّ، أي «الجهود المنظمة لنَشر اللُّغة من خلال النِّظَام التعليمي».
(٣) تخطيط المتن اللُّغَوِيّ، أي «الجهود المنظَّمة لتغيير بِنْيَة اللُّغة ومتنها مثل تخطيط النِّظَام الكتابيّ والإملائيّ للُّغة وإصلاحه أو التقييس»، بالإضافة إلى نوع رابع ذُكر في بعض الأدبيات.
(٤) تخطيط المكانة اللغوية أي « التخطيط الذي يستهدف الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد ودراستها بما يخدم واقع اللغة ومستقبلها» (المحمود، ٢٠١٨).

٢- **أهداف التخطيط اللُّغَوِيّ:** عادةً ما تكون أهداف التخطيط اللُّغَوِيّ، كما ذكرها المحمود (٢٠١٨)، واحدًا من الأهداف التالية: التَّنقِيَة اللُّغَوِيَّة، والإحياء اللُّغَوِيّ، والإصلاح اللُّغَوِيّ، والتقييس اللُّغَوِيّ، ونشر اللُّغة، وتحديث المفردات، وتقييس المُصطلَحات المساعدة، وتوحيد المُصطلَحات، والتبسيط اللُّغَوِيّ، والتبسيط الأسلوبي، والاتصال عبر اللُّغَات، وصيانة اللُّغة.

٣- **مجالات التخطيط اللُّغَوِيّ:** أي القطاعات التي تخضع لتنظيم الحكومة أو السُّلْطة التنفيذية في الدولة، وتشهد تخطيطًا لُغويًّا مُعيَّنًا، مثل الإدارة العامة والتعليم والصحة والقانون والاقتصاد والإعلام والرياضة والسياحة والعمل.

٤- **نوع القرار:** عادةً ما تكون القرارات اللُّغَوِيَّة إما مُستَقِلَّة (أي مباشرة) وإما عرَضِيَّة (أي غير مباشرة). يصدر القرار اللُّغَوِيّ المستقِلّ ابتداءً وقصدًا بخصوص أمر لُغَوِيّ بعينه. أما القرار اللُّغَوِيّ العرَضيّ، فهو القرار الذي يُتناوَل فيه الشأن اللُّغَوِيّ عرَضًا في بعض الموادّ ضمن وثيقة نظامية تتعلّق بأمور أكثر عمومية وشمولًا.

٥- **سنة إصدار القانون.**

٦- **الجهات المُصْدِرة للقَوَانِين اللُّغَوِيَّة:** أيْ أجهزة الحكومة وأذرعها الوزارية أو السُّلْطة التنفيذية.

- **رصد تحليليّ للسياسات اللُّغَوِيَّة في قَطَر:**

يستعرض هذا القسم من الدِّرَاسة نتائجَ تحليل القرارات اللُّغَوِيَّة التي صدرت في الفترة الزمنية بين عامي (١٩٦١) و(٢٠٢٣) بُغية تنظيم الشأن اللُّغَويّ في قَطَر، وعددها (١٤٧) قرارًا. ويهدف التحليل إلى فحص وضع ومكانة اللُّغة العربيَّة في السِّيَاق القَطَري، وتحديد التحدِّيَات التي تعترض نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لبعث اللُّغة حيةً في نفوس أبنائها وفي جنبات المجتمَع.

تُعرضُ نتائجَ تحليلِ البيانات في ثلاثة أجزاء: في الجزء الأول نعرضُ النتائج الكمية التي أفضت إليها مَنهَجِيَّة «التنقيب في البيانات»، مصحوبةً بتحليل للقَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُستَقِلَّة والعرَضِيَّة، وبالأشكال والرسوم البيانية التي توضِّح عدد هذه القَوَانِين وأهدافها وأنواعها ومجالاتها والجهات المصدِّرة لها والخط الزمني لإصدارها. أما في الجزء الثاني فنقدمُ تحليلًا كيفيًّا للقَوَانِين اللُّغَوِيَّة العرَضِيَّة باستخدام مَنهَجِيَّة «تَتَبُّع المسار» المذكورة آنفًا، ونناقش أسباب إصدار هذه القَوَانِين وتأثيرها في المشهد اللُّغَوِيّ في قَطَر اليوم. أما الجزء الثالث والأخير، فيقدِّم تحليلًا كيفيًّا للقَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُستَقِلَّة باستخدام نفس المَنهَجِيَّة المتَّبَعَة في الجزء الثاني، ومن خلال التطرُّق إلى ذات المواضيع.

قبل الشروع في عرض نتائج التحليل، وجب التنويه بنقطتين: الأولى تتعلق بمدى تنفيذ القوانين اللُّغوِيَّة موضوعِ البحث في هذه الدراسة، ومدى التزام مؤسَّسات الدولة القَطَريَّة إياها. ولمَّا كان من الصعب تحديد هذا الأمر بدقة بلا بحث منهجيّ، لجأنا إلى مؤشِّرات الحَوْكَمة العالميَّة وإلى نظريَّات التخطيطِ اللُّغَويّ. تخبرنا مؤشِّرات الحَوْكَمة العالميَّة، مثل مؤشِّر البنك الدوليّ (WGI)، أن قَطَر تحتلُّ مَرْتَبةً متقدِّمةً في مِنطَقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) في الحوكمة، أي في اتِّخاذ القرارات، وتحديد التوقُّعات المرتبطةِ بهذه القراراتِ، ومنح السُّلطةِ اللازمةِ لتنفيذِ هذه القراراتِ، والتحقُّق من أداء أجهزتها الحكوميَّة في تنفيذ هذه القرارات. في هذا كلِّه، تحتلُّ قَطَر المرتبةَ الثانية في مِنطَقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East Council on Global Affairs, 2023). وعليه، يمكن التدليل بهذا على التزام مؤسسات الدولة تنفيذَ القوانين اللُّغَوِيَّة موضوعِ

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

البحـثِ في هـذه الدراسـة. بَيْـدَ أنَّ الأمـرَ أكـثرُ تعقيـدًا مـن هـذا وَفْقًـا لنظريـاتِ التخطيـطِ اللُّغَـوِيّ. يقـولُ علمـاءُ السياسـةِ اللُّغَوِيَّـة (Hornberger and Johnson, 2007) إنَّ التخطيـطَ اللُّغَـوِيّ، يُشـبِه «طَبَقـاتِ البَصَـلِ»، إذ تتكـوَّن مـن لُـبٍّ فوَسَـطٍ فقِشْـرةٍ، وبينهـا طبقـاتٌ فـوقَ طبقـات، تتفاعـل معًـا تفاعـلات معقَّـدة. بالمثـل، فـإن تنفيـذ القوانـينِ اللغويـة في أي مـكان في العالـم يخضَـع لـ«طبقـات» تنفيذيـة كثـيرة، لـكل منهـا رأيـه وحُكمُـه عليهـا. بعـض هـذه الطبقـات سـيطبِّق القوانـين كمـا هـي، وبعضهـا سـيطبِّق القوانـين كمـا يفهمهـا، وبعضهـا سـيطبِّق القوانـين كمـا يُريدُهـا أن تكـون، وَهَلُـمَّ جَـرًّا. وعليـه، فهـذا مَبحَـث آخـر، لا يتَّسـع المَقـام في هـذه الدِّراسَـة لتفصيلِـه، لكـن وَجَـبَ التنويـه بـه.

أمـا النقطـة الثانيـة فتتعلـقُ بصعوبـة عـرض تفصيـل دقيـق للجهـاتِ المُصـدِرة للقوانـين اللُّغويَّـة موضـوع البحـث في هـذه الدراسـةِ. هـذا لأن الفـترة الزمنيـة محـلَّ البحـثِ تمتـدُّ لأكـثر مـن سـتين عامًـا (مـن ١٩٦١ إلى ٢٠٢٣)، وفيهـا تغـيَّر كثـير مـن أسـماء الجهـات الحكوميَّـة، فمـا كان يُسـمَّى «قصـر الحاكـم» أضـحى «الديـوان الأمـيري»، ومـا كان يطلـق عليـه اسـم «المجلـس الأعلـى للتعليـم» أصبـح «وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العـالي»، ومـا كان يُسـمَّى «وزارة الماليـة والتجـارة»، أصبـح «وزارة الماليـة» فقـط في حـين أُضيفَـتِ التجـارةُ إلى وزارة الصناعـة فأضحـت «وزارة التجـارة والصناعـة»، أمـا وزارة الاقتصـاد الـتي أصـدرت بعـض القوانـين اللُّغويَّـة العرَضِيَّـة فيمـا مـضى، فلـم تعُـد في التشـكيل الـوزاري الحـالي (موقـع مكتـب الاتصـال الحكـومي). عـلاوةً علـى ذلـك، حُلَّـت بعـض المؤسَّسـات اللُّغويَّـة الـتي أصـدرت قوانـين لُغويَّـة مسـتقلَّة فيمـا مـضى (مثـل المنظمـة العالميـة للنهـوض باللُّغـة العربيـة). مثـل هـذا أربـك التحليـل النوعـيَّ بعـض الـشيء، وهـو الأمـر الـذي اعتُمـد واسـتُخدم علـى أثـره ثلاثـة مصطلحـات جامعـة في التحليـل الـذي يُعـرض لاحقًـا:

١- الديوان الأميري.

٢- الوزارات والأجهزة الحكومية.

٣- مؤسسـات لُغويَّـة. أمـا الأسـماء الأصليـة للجهـات المُصـدِرة للقوانـين اللغويـة وتفاصيلهـا، فهـي محفوظـة في منصـة القـرارات اللغويـة لدولـة قطـر.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **نتائج التحليل الكَمِّيّ للقَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُستَقِلَّة والعرَضِيَّة**

يحيل مصطلح السياسة اللغوية إلى نشاطات يمارسها الساسة وأصحاب القرار تجاه اللغة على شكل قرارات من مواد دستورية وتشريعية؛ وبما أن السياسة اللغوية سلوك قصدي يصاغ ويُنفذ لصالح المجتمع؛ فلا بد أن يتقاطع مع أنماط السياسات الأخرى «الإدارية، والقانونية، والتعليمية، والاقتصادية ...»؛ لذا تُصنف القرارات اللغوية إلى نوعين «قرارات مستقلة» و «قرارات عرضية». وهنا تُصنف القرارات بحسب النوع والمجال، والفترة الزمنية، وجهة الإصدار:

- **أولًا: نوع القرار ومجالاته**

تهدف هذه الدراسة إلى تصنيف وتحليل جملة من القرارات السياسية اللغوية؛ والتي بلغ عددها (١٤٧) قرارًا، من بينها (٦) قرارات مستقلة، و (١٤١) قرارًا عرضيًا رُصد من بين مواد قرارات وقوانين المجالات الحيوية في قطر» الإدارية، والاقتصادية، الإعلامية، الرياضية، القانونية، الدبلوماسية، التعليمية، الثقافية، الإعلامية، البحثية، السياحية، والصحية، والشؤون الدينية، والعمل «؛ وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٦١– ٢٠٢٣) . (انظر الشكل١، ٢)

الشكل (١): نوع القرارات اللغوية

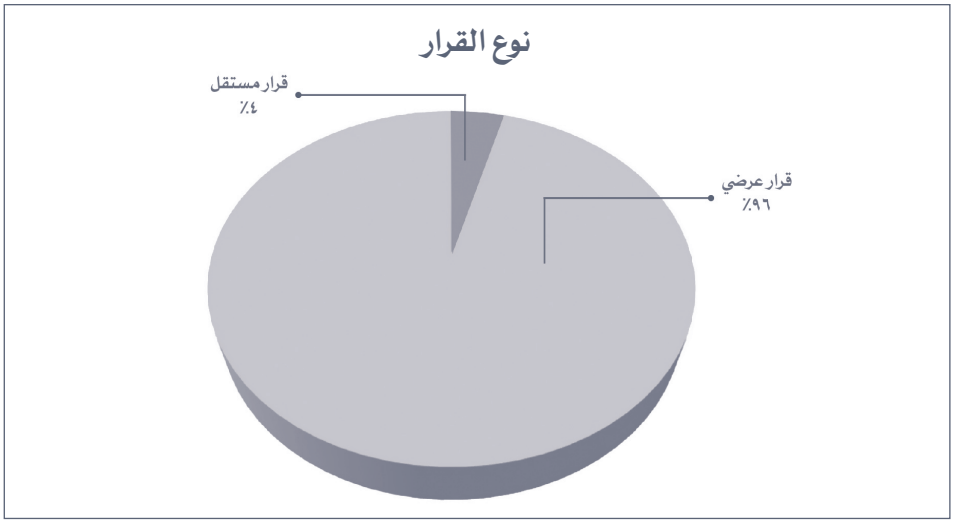

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الشكل (٢): مجالات القرارات اللغوية

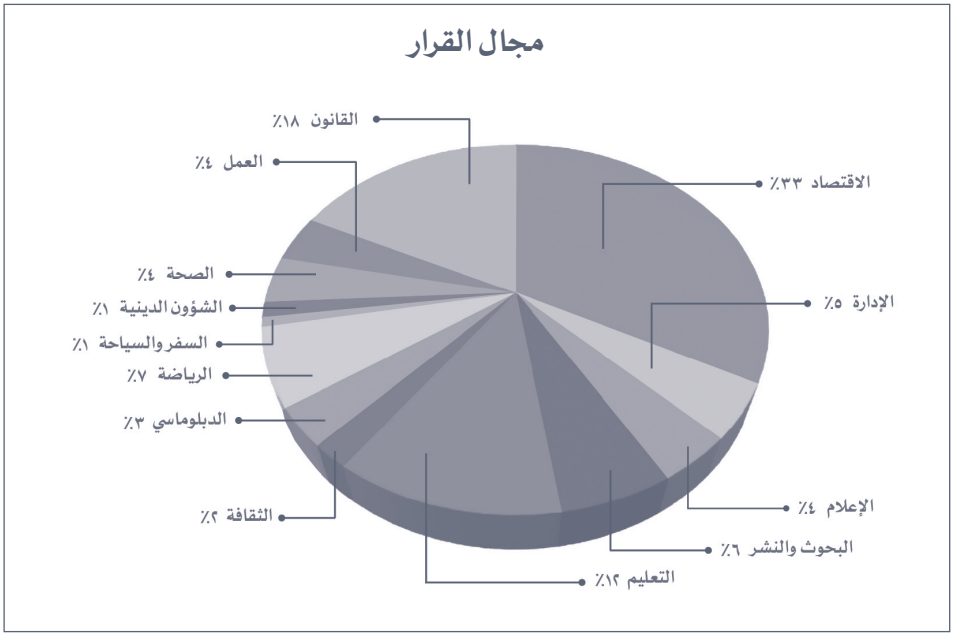

- **ثانيًا: الفترة الزمنية**

رصـدت هـذه الدراسـة القـرارات الصـادرة خـلال الفـترة الزمنيـة (١٩٦١-٢٠٢٣)؛ ولُوحظ أن الفـترة الزمنيـة (٢٠١١-٢٠٢٣) الفـترة الأعلى للإصـدار إذ بلغ عـدد القـرارات (٦٠) قـرارًا، ونجـد أن الفـترة الزمنيـة الأقـل في إصـدار القـرارات (١٩٨١-١٩٩٠) وبلـغ عـدد القـرارات الصـادرة حينهـا (٨) قـرارات. (انظـر الشـكل ٣).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٣): الخط الزمني للقرارات اللغوية

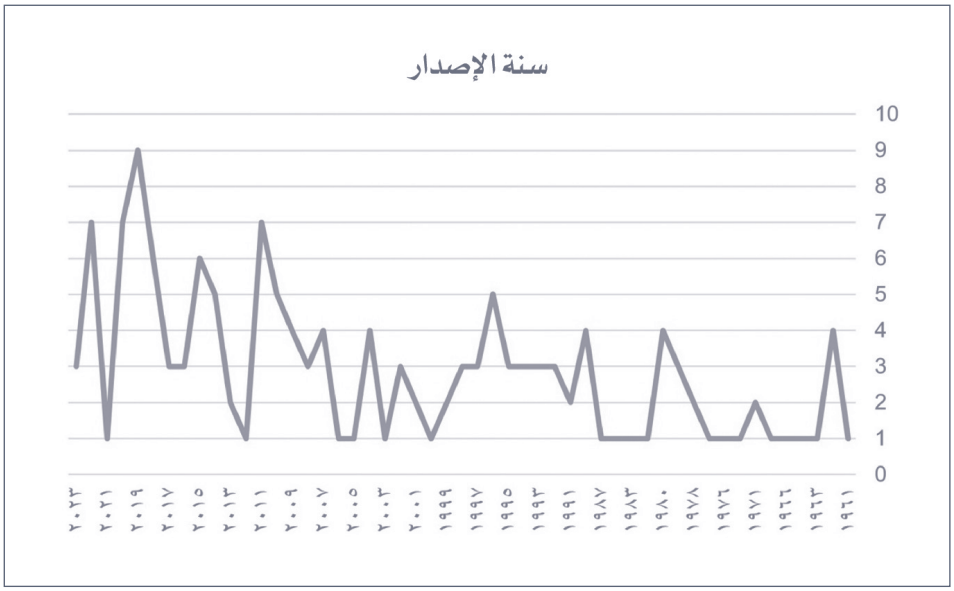

- **ثالثًا: جهة الإصدار**

فبنـاء علـى مـا تـم التنويـه إليـه في تمهيـد هـذا القسـم؛ فـإن تصنيـف جهـات إصـدار القـرار ثـلاث جهـات وهـي: « الديـوان الأمـيري، الـوزارات والجهـات الحكوميـة، المؤسسـات اللغويـة. والملاحـظ أن جهـة الديـوان الأمـيري هـي الجهـة الأبـرز والأعلـى في إصـدار القـرار؛ إذ أن معظـم القـرارات الوزاريـة لا بـدّ أن تُصـدق مـن قبـل الحاكـم أو نائبـه، وبالتـالي يُصـدر القـرار مـن الجهـة الـتي صُـودق فيهـا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الشكل (٤): جهات إصدار القرارات

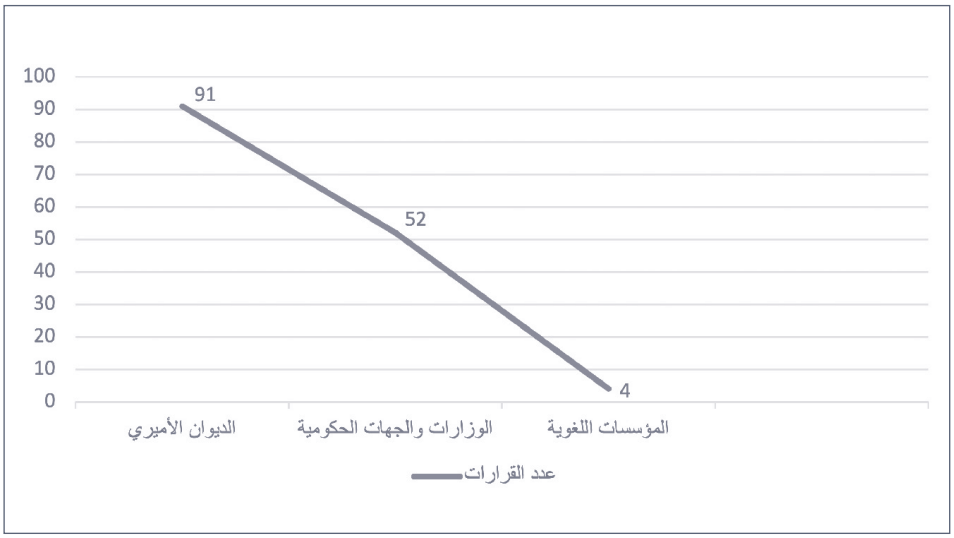

- **رابعاً: أهداف القرارات اللغوية**

توزعت القرارات اللغوية في دولة قطر على ثمانية أصناف من أنشطة وأهداف التخطيط اللغوي، يوضح توزيعها الشكل (٥) والجدول (٤) أدناه، وكما يظهر في هذا الجدول، فإن القرارات التي تعنى بالاتصال بين اللغات كانت الأكثر حضورا، يليها القرارات التي تعنى بتمكين اللغة العربية، ثم القرارات التي تعنى بالتقييس اللغوي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٥): أهداف القرارات اللغوية

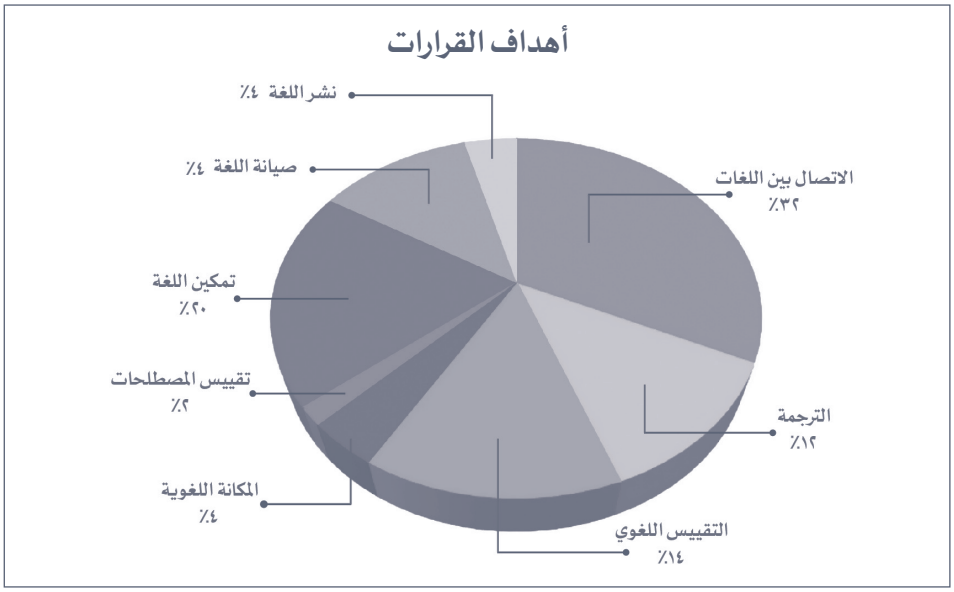

الجدول (٤): أهداف القرارات اللغوية

أهداف القرارات	العدد
تمكين اللغة	٢٩
الترجمة	١٨
المكانة اللغوية	٦
التقييس اللغوي	٢١
تقييس المصطلحات	٢
الاتصال بين اللغات	٤٧
صيانة اللغة	١٨

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أهداف القرارات	العدد
نشر اللغة	٦
	١٤٧

- **نتائج التحليل الكَمِّيّ للقَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُستَقِلَّة والعرَضِيَّة:**
- **القَوَانِين اللُّغَوِيَّة العرَضِيَّة: أنواعها، وأهدافها، ومجالاتها، ومآلاتها:**

بلـغ عـدد القوانـين اللغويـة العرضيـة (١٤١) قـرارًا أغلبهـا يهـدف إلى تخطيـط الوضـع اللُّغَـوِيّ وهـو الأمـر الـذي يشـمل إقـرار لغـة معيَّنـة أو لغـات متعـددة لتنظيـم الشـأن العـامّ، ثـم يـأتي بعدهـا عـدد مـن القـرارات الـتي تهـدف إلى تخطيـط الاكتسـاب الـذي يسـعى إلى تعليم اللغـة، وقـرارات تهـدف إلى تخطيـط المكانـة اللغويـة. ومعظـم القـرارات اللُّغَوِيَّـة العرَضِيَّـة صـدرت مـن الديـوان الأميـري (٩١ قَـرارًا مـن أصـل ١٤١) بُغيـة صيانـة اللُّغـة العربيَّـة أو تحقيـق الاتصـال عـبر اللُّغَـات. أمـا صِيانـةُ اللُّغـة العربيَّـة، فتنطـوي علـى «الجهـود المبذولـة للحفـاظ علـى اللغـة مـن العوامـل الداخليـة أو الخارجيـة الـتي تمثِّـل خطـرًا عليهـا، وقـد تتسـبب في انحسـارها» (المحمـود، ٢٠١٨، صفحـة ٢٠). وأمـا تحقيـق الاتصـال عـبر اللُّغـات فهـو يُشـير إلى «الجهـود المبذولـة لتيسـير الاتِّصـال بـين متحـدِّثي لغتـين مختلفتـين» (المحمـود، ٢٠١٨، صفحـة ٢٠)، ومـن أمثلـة ذلـك اسـتخدام اللغـة الإنجليزيـة لغـةً مشـتَرَكةً للمتحدثـين بلغـات مختلفـة في بعـض البيئـات المتعـددة لغويًّـا (المحمـود، ٢٠١٨)، كمـا نفصِّـل لاحقًـا.

إذا مـا تَتبَّعنـا مسـار صـدور القَوَانِـين اللُّغَوِيَّـة العرَضِيَّـة، فسـنجد أن أول إشـارة إلى اللُّغـة العربيَّـة جـاءت في قانـون الجِنسِـيَّة القَطَريَّـة لسـنة (١٩٦١)، الـذي نصَّـتْ مادَّتـه الثالثـة علـى أنـه يجـوز بمرسـوم أمـيريّ منـح الجِنسِـيَّة القَطَريَّـة لأيّ أجنـبيّ إذا مـا توافـرت فيـه شـروط، منهـا «أن يعـرف اللُّغـة العربيَّـة مَعرِفـةً كافيـة». وعلـى شـاكلة هـذا القانـون ظهـرت قَوَانِـين أخـرى عديـدة تنظّـم الشـأن العـامّ وتتنـاول الشـأن اللُّغَـوِيّ عَرَضًـا في بعـض موادِّهـا، بَيـدَ أنهـا كلَّهـا لا تذكـر إلا اللُّغـة العربيَّـة. ولنضـرب علـى ذلـك مثـالًا بقانـون إنشـاء محكمـة العمـل لسـنة (١٩٦٢) الـذي أعلـن اللُّغـةَ العربيَّـةَ لغـةً رَسْـمِيَّةً في محاكـمِ قَطَـر، وقانـون العمـل لسـنة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

(١٩٦٢) الـذي نـصّ على ضـرورة تحرير جميع عقـود العمل في الدولـة باللُّغـة العربيَّـة، وقانون اعتمـاد نظـام التسـجيل العقـاري لسـنة (١٩٦٤) الـذي ألـزم الشـركاتِ القَطَريَّـةَ اسـتخدامَ اللُّغـة العربيَّـة في جميع مراسـلاتها وأنشـطتها المحليـة، وقانـون تنظيـم وزارة الخارجيـة لسـنة (١٩٧٦) الـذي وضَّـح طبيعـة نفقـات التعليـم الـتي تتحملهـا الحكومـة القَطَريَّـة عـن أبنـاء موظَّفـي البعثـات الدبلوماسـية آنـذاك، ومنهـا «الـدروس الخصوصيـة للُّغـة العربيَّـة، إذا كانـت لُغَـة الدِّرَاسـة في البلـد الـذي فيـه مقـر البَعْثَـة غـير العربيَّـة».

بعـد ذلـك، في أواخـر السـبعينيات، أطلَّـت أول فرصـة سـانحة لغـير اللُّغـة العربيَّـة في القَوَانِـين الـتي تنظِّـم الشـأن العـامّ. كان ذلـك في قـرار إنشـاء جامعـة قَطَـر الصـادر سـنة (١٩٧٧)، الـذي نصَّـت مادتـه الثانيـة علـى أن «اللُّغـة العربيَّـة هـي لغـة التعليـم، إلا إذا اسـتدعت طبيعـة بعـض المقـرَّرات تدريسـها بلغـة أخـرى، وفقًـا لمـا يـراه مجلـس الجامعـة». ولمـا كان شـعار جامعـة قَطَـر آنـذاك «جامعـة قَطَـر، منـارة للفكـر العـربي الإسـلامي وصـرح علـميّ متطـور»، ظـلّ اسـتخدام غـير العربيَّـة ضيِّـقَ الحـدود مقتصـرًا علـى تدريـس بعـض مقـررات أقسـام اللُّغَـات والآداب. وابتـداءً مـن الثمانينيـات، ظهـرت قـرارات لُغَويَّـة عرَضِيَّـة، ضمـن قَوَانِـينَ تنظِّـم الشـأن العـامّ، شـبيهة بقانـون جامعـة قَطَـر الموضَّـح أعـلاه، تُجِـيزُ اسـتخدامَ لغـات غـير اللُّغـة العربيَّـة في قطاعـات مختلفـة مـن المجتمَـع القَطَـري، إذا اسـتدعت الحاجـة ذلـك. بَيْـدَ أَنَّ مثـل هـذه القَوَانِـين لـم تُسَـمِّ أيَّ لغـة بعينهـا. علـى سـبيل المثـال، نَـصَّ قانـونُ تنظيـمِ مراقبـةِ وَضْـعِ الإعلانـاتِ لسـنةِ (١٩٨٠) علـى ضـرورة أن تكـون اللُّغـة الرئيسـةُ للإعـلان في قَطَـرَ اللُّغـةَ العربيَّـةَ الفصـحى، مـع جـواز «اسـتعمالِ أيـةِ لغـةٍ أخـرى بجانـب العربيَّـةِ»، لكـن دُونَ تسـميتها.

وظـلّ الحـال علـى مـا هـو عليـه حـتى غـاب شـرط الحاجـة ابتـداءً مـن التسـعينيات، وزاحمـت اللُّغـةَ العربيَّـةَ لغـةٌ أخـرى عُرِفـت بعينهـا وذُكـرت باسـمها هـي اللُّغـة الإنجِليزيَّـة. فصـارت بعـض القـرارات اللُّغَويَّـة، المذكـورة ضمنًـا في القَوَانِـين المنظِّمـة للشـأن العـامّ، ولا سـيما في مجـالَيْ الاقتصـاد والإدارة العامـة، تشـترط أن تصحـب اللُّغـةُ الإنجِليزِيَّـةُ اللُّغـةَ العربيَّـةَ. ولنضـرب مثـالًا علـى ذلـك بقـرار اعتمـاد النِّظَـام الأسـاسيّ للجنـة الإقليميـة لنظـم

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الطاقـة الكهربائيـة (١٩٩٠)، الـذي ينـصّ علـى أن «اللُّغـة الرَسْـمِيَّة لجميـع الاجتماعـات والمنشـورات سـتكون اللُّغـة العربيَّـة واللُّغـة الإنجِليزِيَّـة». ومثـل ذلـك قـرار وزيـر الصحـة لسـنة (١٩٩٦) بشـأن الشـروط والمواصفـات الواجـب توافرهـا في مخـازن الأغذيـة، والـتي تشـمل توفـير لافتـات باللغتـين العربيَّـة والإنجِليزِيَّـة، توضـح نـوع المـوادّ المُخزَّنـة.

بعـد موجـة مـن هـذه «الثُّنائيَّـة اللُّغَوِيَّـة»، هبَّـت عاصفـة «الهيمنـة اللُّغَوِيَّـة»، الـتي فرضـت اللُّغـة الإنجِليزِيَّـة دون سـواها بُرهـةً مـن الزمـن، وكادت تسـتغني عـن اللُّغـة العربيَّـة في بعـض المجـالات الصناعيـة والماليـة. ونضـرب علـى ذلـك مثـالًا بمرسـوم تأسـيس شـركة قَطَـر للكيماويـات المحـدودة (١٩٩٨)، الـذي ينـصّ علـى ضـرورة أن «تُعَـدّ محاضـر اجتماعات المجلـس باللُّغـة الإنجِليزِيَّـة»، وعلـى وجـوب «حفـظ وتقديـم جميـع سـجلات المحاسـبة والفواتـير والدفاتـر التجاريـة وكشـوفات حسـابات الشـركة باللُّغـة الإنجِليزِيَّـة».

بَيْـدَ أَنَّ هـذه «الهيمنـة اللُّغَوِيَّـة» الـتي شـهدتها أواخـر التسـعينيات عـادت بقنـاع «الثنائيـة اللُّغَوِيَّـة» مـن جديـد بدايـة الألفيـة الثالثـة، وصـارت القَوَانِـين المنظِّمـة للشـأن العـامّ تسـتعين بكلتـا اللغتـين، العربيَّـة والإنجِليزِيَّـة، في تشـريعاتها. نضـرب علـى ذلـك مثـالًا بوثيقـة تأسـيس إدارة دوري النجـوم، الصـادرة سـنة (٢٠٠٦)، والـتي تنـصّ مادتهـا رقـم (٨٩) علـى التـالي: «اللُّغـة الرَسْـمِيَّة للمؤسسـة هـي العربيَّـة والإنجِليزِيَّـة». ومثـل ذلـك، قـرار مجلـس إدارة هيئـة قَطَـر للأسـواق الماليـة لسـنة (٢٠٠٩) بشـأن اعتمـاد نظـام خدمـات الأوراق الماليـة، الـذي يُوجِـب أن «تمسـك الشـركة سـجلات توضـح بيانـات أنشـطتها باللغتـين العربيَّـة والإنجِليزِيَّـة «. وفي أحيـان أخـرى تُـرِك اختيـار اللُّغـة المنظمـة للشـأن العـامّ، لـذوي الشـأن، مـن دون تحديدهـا، كمـا جـاء في قانـون اعتمـاد أحـكام قانـون مركـز قَطَـر للمـال (٢٠٠٩)، الـذي ينـصّ علـى أن «لـكل مـن هيئـة المركـز وهيئـة التنظيـم ومحكمـة التنظيـم والمحكمـة المدنيـة والتجاريـة وضـع الأنظمـة الخاصـة بهـا وتعديلهـا وإلغـاء القائـم منهـا، وفقًـا لمـا تـراه مناسـبًا لتحقيـق أهدافهـا ومعاونتهـا علـى القيـام بصلاحياتهـا ومهماتهـا وتنفيذهـا... ويجـوز أن تُصـاغ باللُّغـة الـتي يحددهـا الوزيـر».

إذًا بتتبُّع مسار صدور القَوَانِين اللُّغَوِيَّة العرَضِيَّة، تظهر لنا أطوارٌ لغويةٌ مختلفةٌ، منها ما اقتصر على اللُّغة العربيَّة، ومنها ما مزج بين اللُّغة العربيَّة واللُّغة الإنجِلِيزِيَّة، ومنها ما تَفرَّد باللُّغة الإنجِلِيزِيَّة. وأسباب ذلك جمة، نذكر أهمها: أولًا، شهدت قَطَر طفرة صناعية وتجارية وسكانية بداية التسعينيات، صَحِبتها تحالفات وشراكات مع الأسواق العالمية. وعليه، وفي غياب أي جهة مركزية لتنظيم الشأن اللُّغَوِيّ في الدولة، استخدم ذوو الشأن اللُّغة التي ناسبت حاجات وضرورات أشغالهم. وبما أن اللُّغة الإنجِلِيزِيَّة هي لغة الأسواق كما يُراد الترويج لها، وجدوا فيها ضالَّتهم. وكان منهم مَن أبقى على اللُّغة العربيَّة حاضرةً في المشهد ومنهم من غيَّبها، حسب مقتضى الحاجة. ثانيًا، تأثرت قَطَر، مثل غيرها من الدول العربيَّة، بحملة دعائية (Propaganda)، ابتداءً من منتصف التسعينيات حتى يومنا هذا، قادتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، مفادها أن «الدول العربيَّة تعتمد على اللُّغة الأم [أي اللُّغة العربيَّة] في أنظمتها التعليمية، ولكن العالم الحديث يتطلب أيضًا إتقانًا نسبيًّا للغة ثانية واحدة على الأقلّ، إمَّا الفرنسية وإمَّا الإنجِلِيزِيَّة، خصوصًا في سوق العمل التي تميل إلى كونها أكثر عالمية» (UNESCO, 2018, p.12). وبغضّ النظر عن المقاصد وراء مثل هذه الحملة الدعائية، فإنها أسفرت عن تَضعضُع أحوال اللُّغة العربيَّة في قَطَر إلى الحدّ الذي احتاجت فيه إلى قَوَانِين تُخَصَّص لحمايتها وتمكينها في أرضها.

- **القَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُستَقِلَّة: أنواعها وأهدافها ومجالاتها ومآلاتها:**

صدرت كل القَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُستَقِلَّة موضع البحث في هذه الدِّرَاسة، وعددها (٦) قوانين في عقد واحد (بين عامَي ٢٠١٣ و٢٠٢٣)، بهدف صيانة اللُّغة العربيَّة من التداعي، ودخلت حيِّز التنفيذ بقرارات أميرية.

أول هذه القَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُستَقِلَّة كان قرار إنشاء «المنظمة العالمية للنهوض باللُّغة العربيَّة» سنة (٢٠١٣)، وهي مؤسسة تهدف إلى جعل اللُّغة العربيَّة لغة تَخاطُب وبحث وعلم وثقافة في السِّيَاق القَطَري، بالإضافة إلى إعلاء شأنها عالميًّا بتِقْنِيَّات تتماهى مع تحولات العصر الراهن. ويمكن إجمال الأسباب التي أدَّت إلى إنشاء المنظمة على

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

النحو التالي: أولاً، جاء قرار إنشاء المنظمة العالمية للنهوض باللُّغة العربيَّة بعد مرور عام واحد فقط من قرار المجلس الأعلى للتعليم (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي حاليًّا) بالعودة إلى استخدام اللُّغة العربيَّة لغةَ تدريس في المدارس والجامعات الحكومية. وعليه يمكن اعتبار قرار إنشاء المنظمة العالمية للنهوض باللُّغة العربيَّة ردّ اعتبار مؤسسيًّا للغة العربيَّة، بعد تحييدها في التعليم عقدًا من الزمن، وما صاحب ذلك من صخب مجتمَعي، وتَدنٍّ في المستويات التعليمية لطلبة قَطَر. ثانيًا، شهدت الفترة الزمنية التي نشأت فيها المنظمة العالمية للنهوض باللُّغة العربيَّة ظهور ورواج مُصطلَحات مستحدثة مثل «الأمن اللُّغَوِيّ» و«التنمية اللُّغَوِيَّة» (انظر كتاب «العربيَّة والأمن اللُّغَوِيّ» لمؤلفه زهير زاهد سنة ٢٠١١، وكتاب «الهوية العربيَّة والأمن اللُّغَوِيّ: دراسة وتوثيق» لمؤلفه عبد السّلام المسدّي ٢٠١٤). مهدت مثل هذه المُصطلَحات الطريق لتشكيل خطاب مؤسسي مُفَادُهُ أنه «لن يُفلِح العرب في كسب رهان التاريخ، لا بواسطة اللُّغة الإنجِلِيزِيَّة ولا بوسائط لهجاتهم العامية» (المسدّي، ٢٠١٤، صفحة ٧). وعليه، انْبَرت التقارير المؤسسية، والدراسات العلمية، والمنابر الإعلامية، في قَطَر وباقي دول الجِوار، تدعو إلى حاجة الشعوب إلى تحقيق الأمن اللُّغَوِيّ والتنمية اللُّغَوِيَّة، نفس قدر حاجتها إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والغذائي. بداية الأمر، لفت نشاط منظمة النهوض باللُّغة العربيَّة الانتباه في المجتمَع القَطَري، وتوالت المشاريع والمبادرات بعدها؛ إذ أطلق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مشروع معجم الدوحة التاريخي (٢٠١٣)، فيُعرِّف نفسه على أنه «معجم تاريخي متجدد، يسعى إلى جمع ذاكرة كل لفظ من ألفاظ اللُّغة العربيَّة وحفظها، وربط اللفظ بدلالاته المختلفة عبر سياق الزمن والاستخدام، من خلال رصد تَحوُّله النحوي والدلالي، بدءًا من مكان ظهوره الأول مرورًا بالفترات الزمنية كافة التي استُخدِم فيها، عن طريق جمع النقوش والنصوص التي تَجلَّى فيها كافة، وتوثيقها» (الموقع الإلكتروني لمعجم الدوحة التاريخي). كما أطلقت منظمة النهوض باللغة العربية مبادرة «اللُّغة العربيَّة أولًا»، وعقدت شراكات عديدة نذكر منها توقيع مذكرات تفاهم مع المنظمة العربيَّة للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٥)، ومعهد ابن سينا للعلوم الإنسانية بفرنسا (٢٠١٦)، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة

(٢٠١٦). بَيْـدَ أَنَّ المنظمـة حُلّـت في مـارس (٢٠١٩) قبـل الإعـلان عـن قانـون حمايـة اللغـة العربيـة مايـو (٢٠١٩).

صدر قانون حماية اللُّغة العربيَّة سنة (٢٠١٩)، ليُنصِّب اللُّغة العربيَّة لسانًا رسميًّا في مجالات الدولة قاطبةً، إلا إذا استدعت الحاجةُ خلافَ ذلك، مشيرًا إلى عقوبات مالية بحقّ المخالفين لأحكامه. ولم يسفر قانون حماية اللُّغة العربيَّة عن ضبط بعض أجزاء المشهد اللُّغَـوِيّ القَطَـريّ فحسـب، بـل عـن إنشـاء الجمعيـة القَطَريَّـة للغـة العربيَّـة (أبجـد) سـنة (٢٠٢٢)، إذ تهـدف حسـب موقعها الإلكـتروني إلى «العنايـة بقضايـا اللُّغـة العربيَّـة باعتبارهـا همـزة وصـل للحـوار والبحـث والمسـاهمة الدائمـة في نشـرها بشَـتَّى الوسـائل المتقدمـة».

والمُلاحـظ علـى أرض الواقـع أن أثـر قانـون حمايـة اللغـة العربيـة بـدا جليًـا في عـدة قطاعـات في الدولـة؛ إذ سـارعت الكثيرمن الجهـات إلى تعديـل أنظمتهـا بإقـرار اللغـة العربيـة لغـة رسـمية، ولـم يقـف الأمـر عنـد إقرارهـا بـل بـادر وزيـر الدولـة لشـؤون مجلـس الـوزراء بإصـدار تعميـم رقـم (١١) لسـنة ٢٠٢٣ لاعتمـاد الأرقـام العربيـة في كافـة الأجهـزة الحكوميـة وغـير الحكوميـة في الدولـة.

وبتمحيـص مـا سـبق، نجـد أن خطـاب «نجـدة اللُّغـة العربيَّـة» في قَطَـر، الـذي بـدأ علـى خلفيـة رواج خطـاب «الأمـن اللُّغَـوِيّ» في الآونـة الأخـيرة، ينطـوي علـى عبـارات تصـف الحـال الـذي يُـراد للُّغـة العربيَّـة أن تصبـح عليـه، مثـل: لغـة تخاطـب، ولغـة بحـث، ولغـة علـم، ولغـة ثقافـة، ولغـة تاريـخ تليـد ومجـد عتيـد، لغـة يليـق بهـا أن تُنشَـر وتُعَلَّـم بتِقنِيَّـات تتماهـى مـع العصـر الراهـن. ومـا كل هـذه العبـارات إلا أمـارات دالَّـة علـى وعـي لُغَـوِيّ جديـد. إذًا، يمكننـا القـول إن القَوَانِـين اللُّغَوِيَّـة المُسـتَقِلَّة في قَطَـر، وعلـى عكـس بعـض القَوَانِـين اللُّغَوِيَّـة العرَضِيَّـة، وُلـدت مـن رحـم وعـي لُغَـوِيّ جديـد، شـمل الوطـن العـربي برُمَّتـه حـتى سـمَّاه المسـدي (٢٠١٤) «يقظـة حميـدة». ومـآل هـذه اليقظـة، في قَطَـر، تَعـافٍ لُغَـوِيّ ظهـر أثـره في قطاعَـيِ الإدارة العامـة والتعليـم، وفيهمـا خُصَّـت اللُّغـة العربيَّـة بإبـراز مبـدئيّ متـين، لا ينقصـه حـتى الآن إلا سياسـة لُغَوِيَّـة بالمعـنى التـامّ للعبـارة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

القسم الخامس: أنواع التخطيط اللغويَ:

إن الانتقـال إلى موضـوع التخطيـط اللغـوي واسـتراتيجياته يعـني أنـه قـد تـم تجـاوز مرحلـة الاختيـارات اللغويـة وإقرارهـا إلى تنفيذهـا؛ وعليـه يعـرض هـذا القسـم تصنيـف وتحليـل القـرارات اللغويـة المرصـودة طبقًـا لأنـواع التخطيـط اللغـوي وربطهـا بواقـع اللغـة في الدولـة. ولعلـه جديـر بالذكـر الإشـارة إلى مسـألة التداخـل بـين أنـواع التخطيـط اللغـوي؛ فقـد بـين المحمـود (٢٠١٨) «إن الحـد الفاصـل بـين أنـواع التخطيـط اللغـوي ليـس قطعًـا وإنمـا هنـاك نـوع مـن التداخـل الجـزئي بـين الأنـواع»؛ وعليـه جـاء تصنيـف القـرارات علـى النحـو الآتي في الشـكل (٦) والجـدول (٥):

الشكل (٦): تصنيف القرارات حسب أنواع التخطيط اللغوي

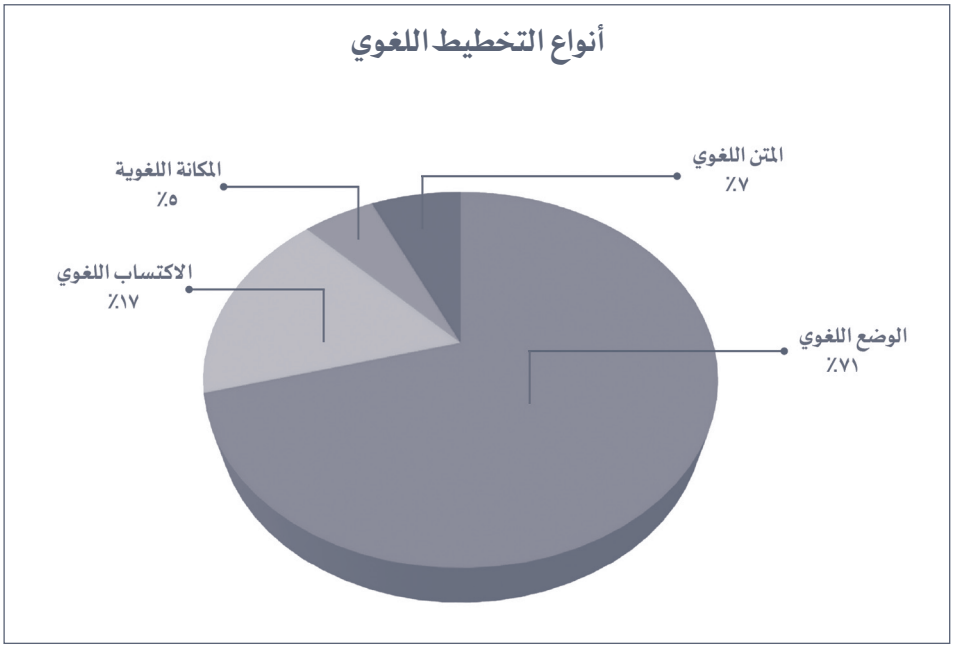

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

جدول (٥): أعداد القرارات حسب أنواع التخطيط اللغوي

أنواع التخطيط اللغوي	العدد
الوضع اللغوي	١٠٤
الاكتساب اللغوي	٢٥
المكانة اللغوية	٨
المتن اللغوي	١٠
	١٤٧

- **تخطيط الوضع اللُّغوي (Status planning):**

في خضمّ «التوتـرات اللُّغويـة» الآنـفِ ذكرُهـا، وبعـد تعـثر مسـاعي «الاسـتبدال اللسـاني» الـتي طالـت القطـاع التعليـمي، أرادت الدولـة القطريـة إنصـاف اللغـة العربيـة مـن خـلال سـنّ قوانـين لحمايتهـا. وعليـه، صـدر قانـون حمايـة اللُّغـة العربيَّـة لسـنة (٢٠١٩) بقـرار أميريّ. ينُـصُّ القانـون علـى ضـرورة إلـزام جميـع الجهـات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة حمايـةَ ودعـمَ واسـتخدامَ اللُّغـةِ العربيَّـةِ لغـةً رسـميةً في قطـر، ويشـمل ذلـك اسـتخدام اللُّغـة العربيَّـة في المراسـلات والمفاوضـات والاتفاقيـات والمعامـلات التِّجاريـة. كذلـك ينُـصُّ القانـون علـى وجـوب ترويـج اللُّغـة العربيَّـة في جميـع الأنشـطة والفاعليـات الرسـمية، واسـتخدامها لغـةَ تعليـمٍ في المـدارس والجامعـات، وتبنِّيهـا في البحـث العلـميّ، مـا لـم تسـتدعِ الحاجـةُ خـلافَ ذلـك، وهـو الأمـر الـذي مـا انفـكَّ يحـدث. في التعليـم العـالي مثـلًا، ومـا زالـت الجامعـات الحكوميـة لا تـرى بُـدًّا مـن اسـتخدام اللُّغـة الإنجليزيَّـة لغـةَ تعليـمٍ، كمـا توضِّـح المـادة رقـم (١٦) مـن القـرار الأمـيري رقـم (١٣) لسـنة ٢٠٢٢م بشـأن إنشـاء جامعـة الدوحـة للعلـوم والتكنولوجيـا، الـتي تنُـصُّ علـى أن «اللُّغـة العربيَّـة أو اللُّغـة الإنجليزيَّـة هما لغتـا التدريـس في كليـات الجامعـة ومعاهدهـا اعتمـادًا علـى مـا يقـرِّره المَجلِـس لـكلِّ برنامـج، مـع مراعـاة متطلَّبـات الاعتمـادات الأكاديميـة وطبيعـة البرامـج المطروحـة، وللمَجلِـس، في حـالات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الضـرورة، أن يُقِـرَّ اسـتعمالَ لغـة أو لغـات أخـرى للتدريـس». عـلاوة علـى ذلـك، نجـد أن القطـاع الاقتصـادي في الدولـة يعـترف باللُّغـة الإنجليزيَّـة لغـةً قانونيـةً في قطـر، كمـا يتضـح مـن قـرار وزيـر الاقتصـاد والماليـة رقـم (٢٥) لسـنة ٢٠١٠ بشـأن اعتمـاد أنظمـة مكافحـة غَسْـل الأمـوال في مركـز قطـر للمـال، إذ تنُـصُّ المـادة الأولى مـن القـرار علـى أنـه «يُعمَـل بأنظمـة مكافحـة غَسْـل الأمـوال لمركـز قطـر للمـال المرافقـة لهـذا القـرار باللغتـين العربيَّـة والإنجليزيَّـة». أمـا المـادة الثانيـة مـن ذات القـرار فتوضِّـحُ أنـه «في حالـة الخـلاف بـين النَّـصِّ الإنجليـزيّ والنَّـصِّ العـربيّ لهـذه اللـوائح، يُعتَـدُّ بالنَّـصِّ الإنجليـزيّ». زاد أهميـةَ اللُّغـةِ الإنجليزيَّـة في السـياق القطـريّ، كمـا ذُكـر سـابقًا، أنهـا تُسـتخدَم علـى نطـاق واسـع للتواصـل بـين المواطنـين والعمالـة الوافـدة، وبـين أفـراد العمالـة الوافـدة أنفسـهم.

- **تخطيط الاكتساب اللُّغوي (Acquisition Planning):**

فبنـاءً علـى مبـادرة «تعليـم لمرحلـة جديـدة»، الـتي تَبنَّتهـا الحكومـة القطريـة سـنة (٢٠٠٢)، لإجـراء إصـلاح تعليـميّ شـامل، اعتُمِـدَت اللُّغـة الإنجليزيَّـة لغـةَ تعليـمٍ رسـميةً في مـدارس وجامعـات قطـر الحكوميـة، عوضًـا عـن اللُّغـة العربيَّـة. ودخـل التحـوُّل اللُّغـوي حيِّز التنفيـذ بقـرار مـن المَجلِـس الأعلـى للتعليـم (وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العـالي حاليًّـا)، وبدعـوى الاسـتجابة لمتطلَّبـات سـوق العمـل ومقتضَيـات الانفتـاح علـى العالَـم. وتجـاوز التفاعـل مـع القـرار الحقـلَ التعليـميَّ إلى جنبـات المجتمـع، والسـاحة الإعلاميـة، وحـتى أروقـة مَجلِـس الشـورى القطـري، بـين مؤيِّـد ومعارض. وبعـد انقضـاء عقـد مـن بـدء الإصـلاح التعليـميّ، أي سـنة (٢٠١٢)، تَبـيَّن للمعنيِّـين أن التعليـم باللُّغـة الإنجليزيَّـة كان خيـارًا «غـير فعَّـال، إذ خلـق حاجـزًا أمـام نجـاح الطـلاب» (جامعـة قطـر، ٢٠١٦، صفحـة ٢٨). ونبَّـه تقريـر التنميـة البشـرية الثالـث لقطـر، الصـادر عـن الأمانـة العامـة للتخطيـط التنمـوي (٢٠١٢)، إلى أنَّ «الدولـة نفَّـذَت اسـتثمارات ضخمـة في سـبيل تحديـث نظامهـا التعليـميّ برمتـه. غـير أن الأداء التعليـميّ للطلبـة القطريـين، كمـا تبيِّنـه النتـائج، لا يتقـدَّم رغـم مبـادرات التطويـر الـتي بـدأت منـذ عقـد» (صفحـة ٥٢). وأشـار ذات التقريـر إلى تَسـرُّب كبـير في المرحلـة الثانويـة، خصوصًـا بـين الطـلاب البنـين. عـلاوة علـى ذلـك، جـادل التقريـر بـأن الطلبـة القطريـين

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يواجهون صعوبات في الالتحاق بالتعليم العالي، فيما لا يُكمِل عديد من الطلبة المقبولين دراستهم للحصول على الشهادة الجامعية بسبب الاشتراطات اللُّغوية. وعليه، تراجعت معدلات قَبول واستمرار الطلبة في التعليم العالي، لا سيما البنين. باختصار، شخَّص التقرير المشكلة بالقول إن «عديدًا من الطلبة القطريين، كعديد من المعلِّمين، لا يزالون يواجهون صعوبات في التعليم والتدريس باللُّغة الإنجليزيَّة» (صفحة ٣٧). وعليه، ضبطَت الدولة الدَّفَّة، وأعادت اللُّغة العربيَّة لغةً للتعليم عام (٢٠١٢). وبينما طبقت المدارس الحكومية قرار رجوع اللُّغة العربيَّة، أبقت جامعة قطر على اللُّغة الإنجليزيَّة لغةَ التدريسِ في التخصصات العلمية مثل الطب والصيدلة والهندسة والعلوم، فيما عادت اللُّغة العربيَّة لغةَ التدريس في تخصصاتِ العلوم الاجتماعية والإنسانية كالقانون والاقتصاد والتربية. ومآل هذا، كما بيَّنَته استبانة جامعة قطر للرضا الطلابي (٢٠١٩)، الذي شمل (١٠٧١) طالبًا وطالبة من طلبة السنة النهائية في مرحلة التأهيل والتخصص (Bachelor's Degree)، تَدَنِّي نسبة رضا طلبة كليات الصيدلة والهندسة عن مهارتهم في الكتابة والتحدث باللُّغة العربيَّة (٥٧٪)، وتدنِّي نسبة رضا طلبة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عن مهاراتهم في الكتابة والتحدث باللُّغة الإنجليزيَّة (٥٥٪)، وهو الأمر الذي لا يحقِّق المستوى المطلوب للرضا الطلابي، وفقاً لجامعة قطر.

- **تخطيط المتن اللُّغوي (Corpus Planning):**

معلوم أن تخطيط المتن يُعنى ببنية اللغة ونظامها الكتابي والإملائي. ففي الوقت الذي يسعى معجم الدوحة التاريخي إلى رصد وتمحيص الألفاظ اللغوية؛ للحفاظ على سلامة اللغة العربية وتنقيتها من الشوائب والتأصيل لها، نجد أن ثمة جهودًا لإعلاء شأن اللهجة القطرية واستخدامها في تسميات المناطق فتُكتب كما تنطق، فعلى سبيل المثال منطقة «الوسيل» تكتب «لوسيل» ومنطقة «السلِطة» تكتب «لسلطة»، فقد صدر قرار مَجلِس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٣ بشأن إنشاء لجنة لإعادة تسمية المناطق والأحياء والشوارع والميادين القطرية. وتوضح المادة الثانية من القرار أن اختصاصات اللجنة تشمل: «مراجعة الأسماء الحالية للمناطق والأحياء والشوارع والميادين، واقتراح

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

أسـماء بديلـة إذا اقتـضى الأمـر، واقـتراح أسـماء للمناطـق والأحيـاء والشـوارع والميادين غـير المسـمَّاة أو الجديـدة، وإبـداء الـرأي في الأسـماء الـتي تقترحهـا الجهـات الرسـمية أو الأهليـة». وإلى عهـد قريـب، اعتمـدت اللجنـة أكـثر من سـبعة آلاف اسـم مـن المـوروث الثقـافيّ القطـري (جريـدة الشـرق، ٢٠١٨). كمـا اسـتُحدِثَت خِدْمَـات حكوميـة، سُـمِّيَت كلُّهـا بألفـاظٍ مـن اللهجـة الخليجيـة مثـل خدمـة «مطـراش» (لإجـراء المعامـلات الحكوميـة الإلكترونيـة)، وخدمـة «آمـر» (لتقديـم خِدْمَـات وزارة التنميـة الإداريـة والعمـل والشـؤون الاجتماعيـة)، وخدمـة «لبيـه» (لتَلَقِّـي الاستفسـارات والشـكاوى الطبيـة)، وخدمـة «ويـاك» (لتقديـم مشـورات الصحـة النفسـيَّة).

بَيْـد أن سياسـة الدولـة في اسـتخدام اللهجـة القطريـة صاحبتهـا انتقـادات عديـدة على غـرار «صـراع الفصـحى والدارجـة» الـذي نشـب في مصـر يومًـا بـين بـيرم التونـسي وآخريـن يدافعـون عـن اللهجـة المصريـة العاميـة مـن جهـة، وعبـاس العقـاد ومؤيديـه الذيـن يـرون أن اسـتخدام اللهجـة العاميـة يُنـذر بالفـوضى وضيـاع الانتمـاء إلى الوطـن العـربيّ الواحـد. بالمثـل، يعتقـد البعـض في قطـر أن اسـتخدام اللهجـة القطريـة في الحيـاة العامـة يقلِّـل فـرص اللُّغـة العربيَّـة في الصمـود أمـام التحديـات الـتي تحيـط بهـا، ويُنـذر بفـض الارتبـاط بأُمَّـةِ الضَّـادِ. في حـين يعتقـد آخـرون أن اللهجـة القطريـة تعـزِّز «المُواطَنـة اللُّغويـة» الـتي تُفـضي إلى تأكيـد الهُويَّـة القُطريـة. بَيْـد أن جريـدة الشـرق القطريـة نشـرت تقريـرًا (٢٠١٨) تسـتعرض فيـه شـكاوى القطريـين أنفسـهم، خصوصًـا مـن جيـل الألفيـة، بشـأن الألفـاظ المعقَّـدة – مـن وجهـة نظرهـم – الـتي اسـتُخدمَت في حمـلات التقييـس اللُّغـوي الـتي طالـت المجتمـع برمتـه. فيمـا ردَّت لجنـة إعـادة تسـمية المناطـق ببيـان نُشـر في نفـس الجريـدة أكَّـدَت مـن خلالـه أن اسـتخدام الألفـاظ التراثيـة أمـرٌ هـامٌّ يحافـظ على ديمومتهـا ويحميهـا مـن الاندثـار. وعلى هـذا النحـو، انتقلـت اللهجـة القطريـة تدريجيًّـا مـن حيِّـز التـداول الأهلـيّ المحـدود إلى مـا يشـبه كونَهـا لغـة عامـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **تخطيط المكانة اللّغويّة (Planning Prestige):**

تبـذل بعـض قطاعـات الدولـة جهـودًا متواضعـة؛ لتعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة ونشـرها مـن خـلال المبـادرات المدرسـية والجامعيـة لإحيـاء اللغـة العربيـة في نفـوس الطلبـة مـن خـلال المسـابقات التنافسـية في الكتابـات الأدبيـة والشـعرية كمسـابقة «شـاعر الجامعـات» الـتي تنظمهـا جامعـة قطـر بالتعـاون مـع عـدة جامعـات في الدولـة ومسـابقة «فصيـح الجامعـة» وغيرهـا، كمـا تبنـت مؤسسـة قطـر مبـادرة «قطـر تقـرأ» الـتي تسـتهدف فئـة الأطفـال والشـباب لحثهـم علـى القـراءة بالعربيـة. وعلـى المسـتوى الإعـلامي تتجـه بعـض المحطـات الإذاعيـة إلى تخصيـص فقـرات لتقديـم فوائـد لغويـة، بينمـا نجـد أن تلفزيـون قطـر قـد أعـدّ برنامجًـا مخصصًـا للشـعر الفصيـح ولاقى تفاعـلًا كبـيرًا مـن الشـعب إلا أنـه توقـف بعـد نسـخته الأولى (٢٠١٦)، بالإضافـة إلى العديـد مـن المبـادرات الـتي تقدمهـا وزارة الثقافـة والحـي الثقـافي (كتـارا) لتعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة وإحيائهـا « كالنـدوات والمسـابقات والنشـر والترجمـة مـن وإلى العربيـة».

وعلـى الرغـم مـن محـاولات تعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة في نفـوس أبنائهـا؛ إلا أن التحديـات الـتي تعـوق هـدف تعزيـز اللغـة أكـبر بكثـير مـن هـذه المبـادرات، وتتطلـب جهـودًا مكثفـة مـن الأسـرة قبـل الدولـة؛ إذ أن تعلـم لغـة الآخـر وإتقانهـا أصبـح هاجسًـا يـراود أوليـاء الأمـور؛ لمواكبـة الركـب العولـمي والتقـنيّ وارتبـاط اللغـة بقيمـة السـوق. ويـرى الصيفـي أن «الـدول الحديثـة عرفـت تخطيطًـا جـادًا؛ وذلـك بسـد منابـع الأميـة والارتقـاء بالتعليـم باللغـة الوطنيـة وربطهـا بالامتيـازات الوظيفيـة؛ فـكان سـببًا في شـيوعها وقوتهـا سياسـيًا واقتصاديًـا واجتماعيًـا». (الصيفـي، ٢٠١٦).

القسم السادس: التحدِّيَات ووجوه التعزيز الممكنة:

نختـم هـذه الدِّرَاسـة بالجـزم بـأن حجـم التحدِّيَـات الماثلـة أمـام السِّياسَـة اللُّغَوِيَّـة في قَطَـر هائـل، بَيْـدَ أَنَّ مواجهتهـا ليسـت مسـتحيلة. لَبِنـة هـذه المواجهـة هـي حضـور القـرار السـياسيّ الأعلـى، وأمـا عِمَادُهـا فهـو إصـدار سياسـة لُغَوِيَّـة مُعلَنـة لدولـة قَطَـر. فأمـر اللُّغـة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ليس من اختصاص المؤسسات التعليميَّة فحسب، ولا فَضُّ إشكالاتها وتخطيطُ مآلها موكول إلى المجامع اللُّغَوِيَّة فقط. اللُّغة شأن مجتمَعيّ يختلط فيه ما هو ثقافيّ وسياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ ولغويّ، وإصدار سياسة تخُصُّها سيكفل وجود مصدر توجيهي يتبعه أصحاب الشأن. وعليه، تحتاج دولة قَطَر إلى سياسة لُغَوِيَّة مُعلَنة ومُحكَمة، وهو الأمر الذي لطالما اعتبره دارِسو الشأن اللُّغَوِيّ «المِفْصَل الغائب» في المشهد اللُّغَوِيّ بامتياز (Mustafawi & Shaaban, 2012; Alkhateeb, 2018; Theodoropoulou, 2020; Alkhateeb et al., 2020a; Alkhateeb et al., 2020b; Alkhateeb & Alshaboul, 2021; Alkhateeb et al. 2023). فدَعَوا إليه مرارًا وتَكرارًا، مستندين إلى نتائج أبحاثهم الرصينة، وإلى مآلات الوضع الراهن، وإلى تجارب واقعية عالمية نجحت في تخطيط اللُّغة (مثال ذلك نجاح خُطَط الاتِّحاد الأوروبي اللُّغَوِيَّة)، وإلى غزارة علمهم الذي لا ينفعُ مجرَّدًا إلا إذا استُدعيَ للتخطيط والتنفيذ. ويجب أن تتضمن سياسة قطر اللغوية كلًا مما يلي:

١- آليات واضحة للتعريب والترجمة والحوسبة.

٢- منهجيات مدروسة لإعادة اللُّغة العربيَّة في الروضة والمدرسة والجامعة والمختبر لغةَ علم وتقانة وتعليم، ولإعادتها في الأسواق والمراكز التجارية لغةَ عمل، مصحوبةً بأساليب تربوية معاصرة لتعليم العلوم باللُّغة العربيَّة.

٣- حملات مجتمَعيَّة منظمة تؤجِّج حماسة المربِّين وتغرس الاعتزاز باللُّغة العربيَّة في نفوس النشء.

٤- منهجيات واضحة في توطين المعرفة وتوفير مصادرها باللُّغة العربيَّة.

٥- آليات للحَدّ من الازدواجيَّة الصراعية اللُّغَوِيَّة، والتعدُّد اللُّغَوِيّ غير المنظَّم، والنزعات الأنغلوساكسونية كسياسات لُغَوِيَّة تهدف إلى تيسير التواصل بين العمالة الوافدة والمواطنين، وبين أفراد العمالة الوافدة أنفسهم.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

٦- توجيهات رسمية لإصدار «هُوِيَّة لُغوية» لكل مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية.

٧- مشاريع لإنشاء مراكز لتعليم اللُّغة العربيَّة لغير الناطقين بها.

٨- إجراءات تضمن عدم تَفوُّق العامية على الفصحى في جنبات المجتمَع.

٩- أنظمة تعمل على تطوير شخصية قَطَريَّة اقتصاديَّة جديدة تعتمد على اللُّغة العربيَّة في أنشطتها التجاريَّة والماليَّة.

١٠- شراكة بين الدولة والباحثين في التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية ينجم عنها إنشاء مراكز وطنيَّة للتخطيط اللُّغَوِيّ على شاكلة الدول الإسكندنافيَّة. قد تبدو هذه القائمة «العشرية» طويلة وباهظة ومستحيل بعض أجزائها، لكن لم يُعرَف عن قَطَر إلا تحقيقُ المستحيل.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المصادر العربية:

- الإدريـسي، محمـد، (١٩٩٠)، نزهـة المشـتاق في اخـتراق الآفـاق، مكتبـة الثقافـة الدينيـة. القاهـرة، مصـر.
- الضبيـب، أحمـد (٢٠١٢)، المحـور الثـاني: السياسـة اللغويـة في: لننهـض بلغاتنـا- مشـروع لاستشـراف مسـتقبل اللغـة العربيـة، مؤسسـة الفكـر العـربي، لبنـان.
- المحمود، محمود، (٢٠١٨)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة، ع ٦.
- المسـدّي، عبـد السّـلام (٢٠١٤)، الهويـة العربيـة والأمـن اللغـوي: دراسـة وتوثيـق، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، الدوحـة، قطـر.
- المطاوعـة، نعيمـة، (٢٣ سـبتمبر ٢٠١٨)، الطـلاب غـير الناطقـين باللغـة العربيـة في المـدارس الحكوميـة والاسـتيعاب، جريـدة الشـرق. الدوحـة، قطـر.
- الصيفـي، هـدى، (٢٠١٥)، علاقـة السياسـة اللغويـة بالتخطيـط اللغـوي- دراسـة حـالات مـن الوطـن العـربي، جامعـة قطـر، الدوحـة، قطـر.
- الأمانـة العامـة للتخطيـط التنمـوي (٢٠١٢)، تقريـر التنميـة البشـرية الثالـث لدولـة قطـر، الدوحـة، قطـر.
- أوبك (٢٠٢٢)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، دولة الكويت.
- مجلـس الشـورى (٢٠٢١)، تقريـر اجتمـاع مناقشـة تفعيـل قانـون حمايـة اللغـة العربيـة في قطـر، الدوحـة، قطـر.
- جامعة قطر (٢٠١٦)، الورقة البيضاء، الدوحة، قطر.
- جامعة قطر (٢٠١٩)، استبانة الرضا الطلابي (٢٠١٨-٢٠١٩)، الدوحة، قطر.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- جريـدة الشـرق (٠٧ يونيـو ٢٠٢٣)، عـدد المستشـفيات والمراكـز الصحيـة في قطـر حـتى الآن، ع ١٢٧٧٤. الدوحـة، قطـر.
- جريـدة الشـرق (١٠ أكتوبـر ٢٠١٨)، لجنـة التسـمية: أسـس ومعايـير لإطلاق الأسـماء على الشـوارع والمناطـق، ع ١١٢٠٣، الدوحـة، قطـر.
- جريـدة القـدس العـربي (٦ مايـو ٢٠١٥)، قطـر تبـني «٧ مـدن» لاسـتقبال وإسـكان ٢٥٠ ألـف عامـل أجنـبي، ع ٨٠٩٦. لنـدن، المملكـة المتحـدة.
- جهـاز التخطيـط والإحصـاء (٢٠٢٠)، التعـداد العـامّ للسـكان والمسـاكن والمنشـآت، الدوحـة، قطـر.
- زاهـد، زهير (٢٠١١)، العربيـة والأمن اللغوي، مؤسسـة الوراق، عمان، الأردن.
- صنـدوق النقـد الـدولي (٢٠١٩)، نصيـب الفـرد مـن إجمـالي النـاتج المحلـي، وَفقًـا لتعـادل القـوة الشـرائية بالأسـعار الجاريـة للـدولار الـدولي، مؤرشـف مـن الأصـل في ٢٠١٩-٠٦-٢٣. اطُّلـع عليـه بتاريـخ ٢٠٢٣-٠٧-١٦: https://data.worldbank.org
- علـي، لـؤي، (٢٠١٩)، مدخـل إلى فهـم الصـراع الاجتماعـي في الكويـت مـن خـلال التصويـت علـى القوانـين الاقتصاديـة في مجلـس الأمـة الكويـتي (٢٠٠٦-٢٠١٢م). مجلـة عمـران، ع ٧/ ٢٨. ص ٥٧-٨٧.
- وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العـالي (٢٠٢١)، إحصـاءات التعليـم السـنوية في دولـة قطـر، قسـم الإحصـاءات التربويـة، الدوحـة، قطـر.
- وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم العـالي (٢٠٢١)، التعليـم العـالي في دولـة قطـر، الدوحـة، قطـر.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المصادر الأجنبية:

- Ahmad, R., & Hillman, S. (2021). Laboring to communicate: Use of migrant languages in COVID-19 awareness campaign in Qatar. Multilingua, 40(3), 303–337.
- Al-Hamad, M.; Ahmad, R. & Alaoui, H. (2017). Lisan Al-Arab: Studies in Arabic Dialects. LIT Verlag. Münster, Germany.
- Alkhateeb, H. (2018). Does Qatar need a declared language policy? A virtual ethnography perspective. In H. Alkhateeb (Ed.), *Qatar: Political, economic and social issues*. Nova Science Publishers, Inc.
- Alkhateeb, H., & Alshaboul, Y. (2021). Teachers' understanding of the importance of students' mother tongue(s) in Qatar's international English-medium primary schools: Findings from Q method research. *Current Issues in Language Planning, 23*(1), 37–56.
- Alkhateeb, H., AlHamad, M., & Mustafawi, E. (2020a). Revealing stakeholders' perspectives on educational language policy in higher education through Q-methodology. *Current Issues in Language Planning, 21*(4), 415–433.
- Alkhateeb, H., Ellili, M., & Al-Lenjawi, B. (2023). Lessons the coronavirus pandemic has taught us: One language is not enough. *Asian Englishes,* https://doi.org/10.10801348867/8.2023.2174535
- Alkhateeb, H., Romanowski, M., Du, X., & Cherif, M. (2020b). The reconstruction of academic identity through language policy: A narrative approach. *Asian Englishes,* 1–17. https://doi.10.108013488678.2020.1785184/
- Bassiouney, R. (2009). Arabic sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- British Council. n.d. Bahrain: A British Council History. The Records of Technical Education and Training Organization for Oversees Countries. Unpublished document.
- British Council. n.d. Kuwait: A British Council History. The Records of Technical Education and Training Organization for Oversees Countries. Unpublished document.
- British Council. n.d. Oman: A British Council History. The Records of Technical Education and Training Organization for Oversees Countries. Unpublished document.
- British Council. n.d. Qatar: A British Council History. The Records of Technical Education and Training Organization for Oversees Countries. Unpublished document.

- Calvet, L. (1998). *Language wars and linguistic politics*. Oxford: Oxford University Press.
- Cooper, R. (1989). Language Planning and Social Change. Cambridge University Press.
- Hornberger, N. & Johnson, D. (2007). Slicing the Onion Ethnographically: Layers and Spaces in Multilingual Language Education Policy and Practice. TESOL Quarterly. Vol. 41, No. 3, Language Policies and TESOL: Perspectives from Practice. pp. 509532-.
- Middle East Council on Global Affairs (June 25, 2023). After the world cup: Building a world-class public administration in Qatar. Policy note. Retrieved from: https://mecouncil.org/publication/after-the-world-cup-building-a-world-class-public-administration-in-qatar/#:~:text=It%20ranks%20second%20in%20the,Transparency%20International%27s%20Corruption%20Perceptions%20Index
- Mustafawi, E., & Shaaban, K. (2012). Language policies in education in Qatar between 2003 and 2012: From local to global then back to local. *Language Policy, 18,* 209–242.
- Sun, X; Woraviboonsawat, S. & Zhang, C. (2023). The importance of the Chinese language in today's international business. Thaijo. 6 (1), p. 601- 610.
- Theodoropoulou, I. (2020). Blue-collar workplace communicative practices: A case study in construction sites in Qatar. *Language Policy, 19,* 363–387. https://doi.org/10.1007/s10993-09518--019z
- United Nations Education and Scientific Fund (UNESCO). (2018). Financing higher education in Arab States. https://en.unesco.org/sites/default/files/financing.pdf
- Zweiri, M. & Al Qawasmi, F. (2021) Contemporary Qatar: Examining State and Society. Springer Singapore.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

شكر وتقدير

يتقـدَّم مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة بوافـر الشـكر والتقديـر لـكلِّ مَـن شـارك في إنجـاز هـذا العمـل مـن خـبراء وباحثـين وجامعـي بيانـات وفنيـين وإداريـين وتقنيـين وإحصائيـين ولغويـين، حيـث قامـوا بأعمـال مهمـة ومتنوعـة في إعـداد العمـل، فلهـم وافـر الشـكر والتقديـر، كمـا يمتـد الشـكر إلى:

مُعدّ التقرير:

د. هديل الخطيب

أ. هدى الصيفي

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د.محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د.حمد بن عبدالعزيز الحمود

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً